YEMEN
INTERNATIONAL FORUM
منتدى اليمن الدولي

منتدى اليمن الدولي 2025

حوار من أجل يمن مستقر وإقليم آمن

عمّان، الأردن
فبراير 16 -18، 2025

YEMEN
INTERNATIONAL FORUM
منتدى اليمن الدولي

عن منتدى اليمن الدولي

يُعدّ منتدى اليمن الدولي المنصة الأكبر والأكثر شمولاً للحوارات السياسية المتعلقة بالصراع وعملية السلام الجارية في اليمن. استناداً إلى النهج المتفرد الذي يعتمده، يعتبر المنتدى مبادرة سلام مستمرة يقودها المجتمع المدني، حيث يوفر مساحة لليمنيين للتواصل مع بعضهم، أو مع الأطراف الإقليمية والدولية، من أجل التغلب على الأزمات القائمة، وتمهيد الطريق ليمن ينعم بالسلم والأمن والازدهار.

منذ إطلاقه عام 2022، جمع المنتدى أكثر من 500 شخصية من الممثلين السياسيين وصانعي السياسات ووسطاء السلام والخبراء وممثلي المجتمع المدني، وساهم في استنباط مبادرات سلام متعددة المواضيع، شملت المشاركة السياسية والمدنية، والعدالة الانتقالية، والتهدئة على الجبهة الاقتصادية، والعلاقة بين البيئة والصراع.

في إطار التحضير لأعمال المنتدى، أجريت مشاورات مع الخبراء وأصحاب المصلحة اليمنيين إلى جانب القيام بجولات دبلوماسية مكوكية إقليمية ودولية على مدار العام. بشكل متوازٍ، يعزز المنتدى الإنتاج المعرفي من منظور يمني، استناداً إلى مواضيع المنتدى ومخرجاته، بهدف إثراء السياسات المرتبطة باليمن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. أخيراً، ترفد هذه الحوارات اليمنية - اليمنية، والمناقشات مع الأطراف الإقليمية والدولية، إلى جانب المنشورات السياساتية، عملية السلام الرسمية التي تقودها الأمم المتحدة وجهود المسار الثاني، لتعزيز عملية حوار شاملة ومستدامة، كهدف عام.

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

Kingdom of the Netherlands

OPEN SOCIETY
FOUNDATIONS

Norwegian Ministry
of Foreign Affairs

جدول المحتويات

عن منتدى اليمن الدولي 4

الملخـص التنفيـذي 5

مقدمة 9

1. التلاحــم السياسي 11

1-1 توصيات منتدى اليمن الدولي لتحقيق الترابط السياسي 15

2. الترابط الجيوسياسي والانخراط الإقليمي 16

2-1 توصيات منتدى اليمن الدولي للانخراط الدولي والإقليمي 20

3. الانتعاش الاقتصادي 21

3-1 توصيات منتدى اليمن الدولي بشأن التعافي الاقتصادي 26

4. نحو عملية عدالة انتقالية محددة محلياً 27

4-1 توصيات منتدى اليمن الدولي بشأن تنفيذ خارطة طريق العدالة الانتقالية 32

5. الشمول والفضاء المدني 33

5-1 توصيات منتدى اليمن الدولي بشأن الشمول المدني 36

6. استراتيجيات مستدامة لمعالجة الأزمة البيئية في اليمن 37

6-1 توصيات منتدى اليمن الدولي من أجل سياسات بيئية مستدامة 41

خاتمة 43

عن منتدى اليمن الدولي

يُعدّ منتدى اليمن الدولي المنصة الأكبر والأكثر شمولاً للحوارات السياسية المتعلقة بالصراع وعملية السلام الجارية في اليمن. استناداً إلى النهج المتفرد الذي يعتمده، يعتبر المنتدى مبادرة سلام مستمرة يقودها المجتمع المدني، حيث يوفر مساحة لليمنيين للتواصل مع بعضهم، أو مع الأطراف الإقليمية والدولية، من أجل التغلب على الأزمات القائمة، وتمهيد الطريق ليمن ينعم بالسلم والأمن والازدهار.

منذ إطلاقه عام 2022، جمع المنتدى أكثر من 500 شخصية من الممثلين السياسيين وصانعي السياسات ووسطاء السلام والخبراء وممثلي المجتمع المدني، وساهم في استنباط مبادرات سلام متعددة المواضيع، شملت المشاركة السياسية والمدنية، والعدالة الانتقالية، والتهدئة الاقتصادية، والعلاقة بين البيئة والصراع.

في إطار التحضير لأعمال المنتدى، أجريت مشاورات مع الخبراء وأصحاب المصلحة اليمنيين إلى جانب القيام بجولات دبلوماسية إقليمية ودولية على مدار العام. بشكل متوازٍ، يعزز المنتدى الإنتاج المعرفي من منظور يمني، استناداً إلى مواضيع المنتدى ومخرجاته، بهدف إثراء السياسات المرتبطة باليمن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. أخيراً، ترفد هذه الحوارات اليمنية - اليمنية، والمناقشات مع الأطراف الإقليمية والدولية، إلى جانب الإصدارات المتعلقة بالسياسات العامة، عملية السلام الرسمية التي تقودها الأمم المتحدة وجهود المسار الثاني، لتعزيز عملية حوار شاملة ومستدامة، كهدف عام.

الملخـص التنفيـذي

"من الضروري إطلاق حوار كهذا، كونه يفتح الباب أمام قضايانا المحلية على مصالح وأمن المنطقة والعالم"[1]

"لا بديل عن السلام، ولا بديل عن السلام الذي يبنيه اليمنيون ويدعمونه دعماً كاملاً"[2]

عُقدت النسخة الثالثة من منتدى اليمن الدولي في عمّان، خلال الفترة (16 - 18 فبراير 2025)، وضم المنتدى أكثر من 300 مشارك/ة لمناقشة آفاق السلام والاستقرار في اليمن. مرت اليمن بالعديد من التحولات منذ اندلاع الحرب على غزة في أكتوبر 2023، فقد دفعت الهجمات على البحر الأحمر وبروز الحوثيين داخل "محور المقاومة" باليمن إلى صراع إقليمي قوض الآمال في إنهاء الحرب التي دامت عشر سنوات. شهدت اليمن تحولاً جذرياً منذ انعقاد منتدى اليمن الدولي الثاني بـ لاهاي، في يونيو 2023، والذي تركزت فيه النقاشات على التفاؤل الحذر بشأن إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية، حيث تراجعت جهود السلام إلى الوراء، وتوجه الاهتمام الدولي بشكل متزايد نحو احتواء التهديد الإقليمي الذي يشكله الحوثيون. تواجه اليمن اليوم تصعيداً عسكرياً متجدداً، وتدهوراً في الأوضاع الإنسانية، وأزمة اقتصادية متفاقمة، تضع ضغوطاً هائلة على سكانها الذين يعانون بالفعل من أعباء ثقيلة.

في ظل الركود الذي تشهده عملية السلام، وتعثر الحوار السياسي في اليمن، شكلت النسخة الثالثة من منتدى اليمن الدولي منبراً مناسباً لإحياء عملية الحوار البناء، مع التأكيد على أهمية السلام والاستقرار في اليمن ليس فقط من أجل رخاء اليمنيين، بل من أجل أمن المنطقة ككل. على مدار أيام المنتدى الثلاثة، التقى السياسيون اليمنيون والشخصيات القبلية وممثلون عن المجموعات النسائية والأقليات والشباب ونشطاء المجتمع المدني المشاركون في المنتدى، مع ممثلي الجهات الإقليمية والدولية الفاعلة وممثلي الأمم المتحدة والخبراء، في نقاشات مباشرة لاستكشاف سبل إحلال السلام في اليمن، حيث شملت أعمال المنتدى 29 جلسة، ركزت على ست أولويات رئيسية: التلاحم السياسي، الانخراط الإقليمي، التعافي الاقتصادي، العدالة الانتقالية، الشمول والفضاء المدني، والبيئة المستدامة، وهي الركائز الأساسية لبناء سلام واستقرار دائمين في اليمن.

تكتسب مخرجات النقاشات التي شهدها المنتدى، والتي يستعرضها التقرير الكامل بمزيد من التفصيل، أهمية أكبر وقت نشر هذا التقرير، إذ توفر وجهات نظر الشريحة المدنية والسياسية اليمنية عن المسار الذي يمضي فيه بلدهم رؤى نوعية في حين تشهد اليمن والمنطقة تصاعد التوترات العسكرية، والتهديد الذي يشكله الحوثيون بجر اليمن إلى مزيد من الصراع، والاحتجاجات واسعة النطاق على الظروف المعيشية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

- **التلاحم السياسي:** حُدد التلاحم السياسي كأولوية قصوى في جهود توجيه اليمن نحو الاستقرار، في الوقت الذي يوضع دور مجلس القيادة الرئاسي تحت المجهر، فبعد أكثر من ثلاث سنوات على تشكيل المجلس، هناك نظرة واسعة بأن المجلس فشل في تلبية توقعات الشعب اليمني، وأنه يفتقر إلى الإرادة السياسية الموحدة، ويعاني من تضارب الأجندات وغياب مشروع وطني متماسك.

  أعربت الأطراف المدنية والسياسية التي حضرت فعاليات المنتدى الثالث، عن الحاجة الملحة إلى إصلاحات جادة للمجلس، من أجل تحسين الحوكمة وإعطاء الأولوية للتعيينات التكنوقراطية القائمة على الكفاءة في المناصب الحكومية الرئيسية، ومكافحة الفساد المستشري الذي قوض بشدة ثقة المواطنين والمانحين في الحكومة. اتفق الكثيرون على أن استعادة الدولة يجب أن تكون في مقدمة أي مشروع سياسي مستقل، بينما أكدت الأطراف الجنوبية المشاركة في المنتدى هذا العام مجدداً على مركزية القضية الجنوبية في أية إصلاحات حكومية. جمعت إحدى جلسات المنتدى السلطات المحلية من مختلف محافظات اليمن، لتبادل الممارسات

1 ماجد المذحجي، رئيس مركز صنعاء، الجلسة الافتتاحية للنسخة الثالثة من منتدى اليمن الدولي، 16 فبراير 2025
2 جانيت سيبن، سفير هولندا لدى اليمن، الجلسة الافتتاحية للنسخة الثالثة من منتدى اليمن الدولي، 16 فبراير 2025

الجيدة في مجال الحكم المحلي، والتي تمكنت بعضها من الحفاظ على استمرار الخدمات الأساسية على الرغم من العمل في ظل نظام حكم مجزأ، يفتقر إلى الرقابة المركزية ويواجه انخفاضاً في الإيرادات العامة.

- **الترابط الجيوسياسي والانخراط الإقليمي:** وسعت المناقشات حول الترابط الجيوسياسي والتفاعل الإقليمي نطاق تركيز منتدى اليمن الدولي هذا العام، ليشمل الأزمة اليمنية الدولية في أعقاب هجمات الحوثيين على البحر الأحمر، وقد سهّلت المشاركة الواسعة من دول المنطقة (عمان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الأردن، السودان، الصومال، وإثيوبيا) وكذلك من دول أوروبا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إجراء حوار أكثر فعالية حول المسار الحالي للسلام والاستقرار في اليمن، وعسكرة البحر الأحمر، وبروز الجهات المسلحة غير الحكومية، وزيادة التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

حذر خبراء يمنيون من أن النهج الحالي يتعامل مع اليمن كملف أمني، ويفتقر إلى استراتيجية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، هو نهج خاطئ، وشددوا على أن ضمان الاستقرار في اليمن وبالتالي في المنطقة، يتطلب توحيد الجهود الدولية لدعم الاستقرار الاقتصادي والحكم الرشيد في اليمن، وتوسيع التنسيق الدبلوماسي والإقليمي، وحماية المجتمع المدني في البلاد، وتلبية مطالب اليمنيين بالعدالة، وضمان أن يقود اليمنيون عملية صنع القرار بشأن مستقبلهم بأنفسهم.

- **التعافي الاقتصادي:** استحوذ التعافي الاقتصادي من جديد على الاهتمام العاجل، فما تزال آثار الصراع المستمر منذ قرابة عقد من الزمن، تنعكس على الاقتصاد اليمني، وتضعِف من قدرة السكان على الصمود. أثار انخفاض المساعدات الخارجية، واستنزاف الموارد الحكومية، وتداعيات إعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية من قبل الولايات المتحدة، المخاوف من احتمال تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن.

اجتمع ممثلون عن القطاع المالي والخاص وخبراء في قطاعات النفط والغاز واقتصاديون ودبلوماسيون وممثلون عن منظمات تنموية رائدة في منتدى اليمن الدولي، لمناقشة المسار الاقتصادي الحالي في اليمن، ووضع استراتيجيات للتخفيف من الصدمات الاقتصادية المتوقعة في المستقبل المنظور، وتضمنت الأولويات الأكثر إلحاحاً -التي تناولها المنتدى- ضرورة استمرار مشاركة المانحين في مواجهة التخفيضات والخصومات المضرة بالمساعدات المقدمة إلى اليمن، والتخفيف من الآثار المالية للعقوبات الأمريكية، واستئناف تصدير النفط والغاز اللذين يمثلان المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة اليمنية، وإصلاح آليات الإيرادات العامة لتحسين تقديم الخدمات العامة للشعب.

- **العدالة الانتقالية:** تأتي العدالة الانتقالية في صميم اهتمامات منتدى اليمن الدولي، بل تُعد مبادرته الرئيسية. انطلقت هذه المبادرة عام 2022، خلال المنتدى الدولي الأول في ستوكهولم، كجهد يهدف لتوعية المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى تحقيق العدالة لضحايا الحرب في اليمن، وتطورت بعدها لتصبح حاليا خارطة طريق طموحة للعدالة الانتقالية في اليمن. لقد تحققت إنجازات مهمة في هذا الجانب خلال العام الجاري، حيث عُقدت اجتماعات ضمت ضحايا حرب وأطراف سياسية وزعماء قبائل وممثلين عن المجتمع المدني وهيئات محلية ودولية لحقوق الإنسان، بهدف وضع استراتيجية طموحة والمضي قدماً وبشكل جماعي لتحقيق أهدافها، وقد تطرقت المناقشات للركائز الأساسية لخارطة الطريق، ومنها آليات لإشراك الضحايا في اليمن، مستلهمة من تجارب رائدة كالتجربة الكولومبية، وضمان تأييد الأطراف السياسية للتعامل بجدية مع العدالة الانتقالية، وبدء الإصلاحات القضائية كخطوة أولى التمهيد لعملية عدالة انتقالية، واستكشاف إمكانية دمج القوانين العرفية ذات العلاقة، من أجل نهج أكثر محلية.

- **الشمول والفضاء المدني:** أثارت قضية حرية الفضاء المدني نقاشات استثنائية في منتدى اليمن الدولي الذي جاء انعقاده في توقيت بالغ الأهمية للمجتمع المدني هذا العام، لا سيما عقب فترة وجيزة على حملة قمع وحشية استهدفت الفاعلين المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وكان الحدث الذي ترددت أصداؤه طوال المنتدى. فقد عدد من المشاركين في المنتدى زملاءً لهم داخل معتقلات الحوثيين، ومن المشاركين أنفسهم من تعرض للاعتقال أو أعلن كعدو لسلطة الجماعة، ولا يزال عدد من أحبائهم في المعتقل.

يتقلص الفضاء المدني في اليمن بسرعة، ليس فقط في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، بل في جميع أنحاء البلاد. تواجه منظمات المجتمع المدني اليوم صعوبات جمة في الحصول على التراخيص، وتحتاج إلى أصناف عديدة من الموافقات، وتواجه متطلبات متضاربة من سلطات مختلفة، وتبرز تلك الصعوبات أكثر أمام المنظمات التي تقودها نساء أو التي تركز على قضايا المرأة. يتطلب إحياء المجتمع المدني في اليمن إرادة سياسية جريئة من الحكومة اليمنية، ودعمًا حقيقيًا ومستدامًا من المجتمع الدولي.

- نوقشت **استراتيجيات معالجة أزمتي المياه والبيئة في اليمن في منتدى اليمن الدولي**، حيث يتزايد شعور المجتمعات المحلية في جميع أنحاء اليمن بآثار تدهور البيئة، في الوقت الذي تعاني فيه من تداعيات الحرب. حظيت قضية ندرة المياه باهتمام مركّز هذا العام، يعكس الحاجة الملحة لمعالجة التهديدات التي تواجه أحد أكثر البلدان معاناة من ندرة في المياه في العالم.

طرح موضوعان للنقاش في منتدى اليمن الدولي الثالث: الأول هو التحول العادل للطاقة مع التركيز على مصادر الطاقة المتجددة؛ والثاني هو العدالة الانتقالية الخضراء. يعكس إدراج هذين الموضوعين الاعتراف المتزايد بضرورة ارتكاز الاستدامة البيئية على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساءلة وحقوق الإنسان. من خلال استكشاف هذه التحديات المترابطة، أكد المنتدى على إمكانية تحقيق مستقبل أخضر مستدام في اليمن، يستند فيه التحول إلى الطاقة المتجددة إلى مبادئ الإنصاف وحماية البيئة، ويُعترف فيه بأن الأضرار البيئية ونقص الوصول إلى المياه هي أيضاً انتهاكات لحقوق الإنسان، لا يمكن فصلها عن النضال الأوسع نطاقاً من أجل العدالة والكرامة.

توصيات منتدى اليمن الدولي

التلاحم السياسي

- إجراء إصلاحات داخلية عاجلة في مجلس القيادة الرئاسي لتحسين الحوكمة.
- اتخاذ إجراءات ملموسة وتوافقية بشأن القضية الجنوبية، لضمان دورها المركزي في مفاوضات السلام.
- الاستثمار في الحوكمة/الإدارة المحلية وتعزيزها، لتحسين تقديم الخدمات الأساسية للشعب اليمني.

الانخراط الإقليمي

- الابتعاد عن التفكير قصير المدى، واتباع استراتيجية شاملة طويلة المدى بشأن اليمن، تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لخفض عسكرة البحر الأحمر، والحد من نفوذ الجهات المسلحة غير الحكومية.
- النظر في زيادة التكامل الاقتصادي لليمن ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، كاستراتيجية طويلة المدى تدعم تنمية اليمن وتعافيه، وتساهم في استقرار المنطقة.

التعافي الاقتصادي

- الحفاظ على وجود المانحين ومشاركتهم في اليمن، لتجنب تفاقم الأزمة الإنسانية ومواءمة التمويل مع استراتيجيات مستدامة بقيادة محلية، لتحقيق تأثير طويل الأمد.
- التخفيف من أثر العقوبات على عامة السكان إثر التصنيف الأمريكي للحوثيين كمنظمة إرهابية، لضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية، وحماية القطاع الخاص المحلي.
- إنشاء مسار للحوار والدعم الفني لاستئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز في اليمن.
- تطوير نظام موحد وشفاف وخاضع للمساءلة لإدارة الإيرادات العامة، للحد من التجزئة والفساد وتحسين تخصيص الموارد.

العدالة الانتقالية

- إنشاء آلية لضمان وضع الضحايا في اليمن في طليعة جهود السلام والعدالة الانتقالية.
- إشراك الأطراف السياسية في العدالة الانتقالية، لضمان التأييد السياسي والعمل على مواءمة نُهج الأحزاب السياسية مع المبادئ المشتركة للعدالة الانتقالية.
- منح الأولوية للإصلاحات القضائية، كأساس لبدء عمليات عدالة موثوقة لمعالجة جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.
- البناء على القوانين العرفية اليمنية التي تجسد ممارسات المصالحة، لتوطين آليات العدالة الانتقالية.

الشمول والفضاء المدني

- تعزيز جهود المناصرة الدولية لحماية المجتمع المدني في اليمن.
- تعزيز الآليات القانونية والحماية للعاملين في المجتمع المدني.
- تحسين البيئة التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني، من خلال تعزيز التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.
- المضي قدماً في استراتيجية منسقة لدعم حقوق المرأة وحمايتها، من خلال جهود المناصرة الموحدة.

استراتيجيات مستدامة لمعالجة الأزمة البيئية في اليمن

- تبني إطار متكامل وشامل لإدارة المياه، يجمع بين الممارسات الحديثة والتقليدية، ويضمن الوصول العادل والشفاف إلى الموارد.
- إرساء الأسس لانتقال عادل وشامل للطاقة في اليمن، من خلال حلول لامركزية ومشاركة مجتمعية قوية.
- دمج مفهوم العدالة الانتقالية الخضراء في أطر العدالة الانتقالية في اليمن، من أجل معالجة الأضرار البيئية بفعالية، ودعم الانتعاش البيئي.

أحد المشاركين في منتدى اليمن الدولي يوجه سؤالاً خلال جلسة النقاش، 16 فبراير 2025.

مقدمة

التقى أكثر من 300 مشارك ومشاركة في عمّان خلال الفترة (16 - 19 فبراير 2025) لحضور النسخة الثالثة لمنتدى اليمن الدولي – أكبر منتدى سنوي يُعنى بالحوار حول مستقبل السلام في اليمن، وعلى مدار الأيام الثلاثة للمنتدى، انخرط السياسيون اليمنيون والشخصيات القبلية وممثلو/ات النساء والأقليات والشباب ونشطاء المجتمع المدني المشاركون في المنتدى، إلى جانب ممثلي الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية وممثلي الأمم المتحدة والخبراء، في نقاشات صريحة بحثاً عن سبل إحلال السلام والاستقرار في اليمن والحيلولة دون تصاعد الصراع.

اجتمع المشاركون هذا العام في مشهد سياسي إقليمي متغير جذرياً، نتيجة للحرب على غزة وهجمات الحوثيين في البحر الأحمر، وقد قوض تورط اليمن في صراع إقليمي أوسع التفاؤل بتحقيق تسوية سلمية الذي ميز النسختين السابقتين من المنتدى في ستوكهولم (2022) ولاهاي (2023). في ظل التوترات المستمرة، وفر منتدى اليمن الدولي الثالث للأطراف المعنية اليمنية منبراً لتقييم التطورات الأخيرة، ودفع الجهود الرامية إلى إيجاد حلول محلية للنزاع في اليمن، والتواصل مع الأطراف الإقليمية، بما في ذلك دول حوض البحر الأحمر المجاورة، لوضع استراتيجية مشتركة لتحقيق استقرار دائم في اليمن والمنطقة ككل.

عُقدت 29 جلسة في المنتدى الثالث، منها جلسات عامة مفتوحة وموائد مستديرة وورش عمل ومناقشات مغلقة جرت وفقاً لقاعدة تشاتام هاوس، بالإضافة إلى أكثر من 15 اجتماع جانبي. تحت شعار "حوار من أجل يمن مستقر وإقليم آمن"، تناولت المناقشات ستة مواضيع رئيسية: التلاحم السياسي، الترابط الجيوسياسي والانخراط الإقليمي، التعافي الاقتصادي، العدالة الانتقالية، الشمول والفضاء المدني، والاستدامة البيئية. استرشد المنتدى بثلاثة أهداف رئيسية:

- **الهدف الأول:** تعزيز التلاحم السياسي والشمول والشراكات البناءة داخل اليمن.
- **الهدف الثاني:** الانخراط الإقليمي مع اليمن لمعالجة أوجه الترابط الأمني والاقتصادي.
- **الهدف الثالث:** تعزيز الدعم المتعدد الأطراف لعملية سلام شاملة في اليمن.

يلخص هذا التقرير المناقشات المثمرة التي دارت خلال المنتدى الدولي الثالث، ويقدم توصيات تعكس الرؤى والأولويات الجماعية التي حُددت خلال المنتدى. لتقديم نظرة شاملة، قُسم التقرير حسب المواضيع الرئيسية الستة للمنتدى الدولي الثالث، على الرغم من الترابط الوثيق بينها وتداخلها في كثير من الأحيان خلال مناقشات المنتدى.

المتحدثون في جلسة منتدى اليمن الدولي بعنوان "ثلاث سنوات على تشكيل مجلس القيادة الرئاسي: ما الذي تغير وما الذي يجب فعله؟"، 16 فبراير 2025.

1. التلاحـم السياسـي

أعاق التشظي السياسي العميق والانقسامات بين المكونات السياسية الرئيسية في اليمن، الجهود الرامية لإنهاء الحرب في اليمن، مما ساهم في انعدام الأمن، وإضعاف مؤسسات الدولة، وكاد أن يؤدي إلى انهيار الخدمات الأساسية. كانت إعادة بناء ثقة اليمنيين بالحكومة اليمنية أساساً لجميع المناقشات التي دارت في منتدى اليمن الدولي، بهدف رسم مسار للمستقبل، مع الاعتراف بأن الحكم الرشيد هو الأولوية القصوى لدفع اليمن نحو الاستقرار.

وقت كتابة هذا التقرير، تواجه اليمن بشكل أكبر مخاطر الانخراط في حرب إقليمية، وتضاؤل المساعدات، وتدهور الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن إعادة تصنيف الولايات المتحدة للحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، والتهديد الوشيك بتصعيد عسكري إسرائيلي في اليمن، رداً على هجمات الحوثيين العابرة للحدود التي تستهدف إسرائيل. ما يزال من غير الواضح كيف ستؤثر هذه التغييرات على الديناميات السياسية على الأرض، إلا أن الأحداث تسلط الضوء على أهمية دور الحكومة اليمنية في توجيه البلاد نحو السلام والتنمية والأمن طويل الأمد. مع استمرار تغير الديناميات على الأرض، جاءت المناقشات المستنيرة التي عقدت في منتدى اليمن الدولي حول الإصلاح السياسي والحوكمة في الوقت المناسب، كونها تقدم رؤى قيمة ووجهات نظر نخبة مطلعة من الشريحة المدنية والسياسية في اليمن.

إصلاح مجلس القيادة الرئاسي

"من يحكم عدن؟ أين الحكم؟ لا توجد سبل للعيش، ولا خدمات صحية، ولا مياه صالحة للشرب، ولا خدمات أساسية، أي حكم هذا!"[3]

ما الذي يعيق الوحدة داخل الحكومة اليمنية؟ ما هي التحديات الرئيسية، وأين يمكن أن تنشأ فرص الإصلاحات؟ هذه بعض الأسئلة التي تم تناولها في منتدى اليمن الدولي الثالث، مع زيادة التركيز هذا العام على دور مجلس القيادة الرئاسي.

عام 2022، فوض الرئيس عبد ربه منصور هادي، صلاحياته كرئيس لليمن إلى هيئة مكونة من ثمانية أعضاء في محاولة لتجاوز المأزق السياسي في البلاد. قال القاضي أكرم العامري، الأمين العام لمؤتمر حضرموت الجامع ونائب رئيس لجنة التشاور والمصالحة لمجلس القيادة الرئاسي، إن المجلس "ساعد في نقل القوى السياسية المتصارعة إلى مستوى القيادات الرسمية وحملها مسؤولية قيادة الدولة، مما أدى إلى العديد من التطورات الإيجابية"، مشيرًا إلى ضم الفصائل المسلحة المتنافسة التي تسيطر على أجزاء من المناطق التابعة للحكومة إلى الحكومة، من خلال مجلس القيادة الرئاسي. بعد مرور ثلاث سنوات تقريبا، على تشكيل المجلس، أقر المشاركون المرتبطون بممثلي مجلس القيادة الرئاسي وخبراء في منتدى اليمن الدولي، بأن المجلس فشل في تلبية توقعات الشعب، حيث عانى منذ تشكيله من عدم وجود إرادة سياسية موحدة، وتنافس أجندات مختلفة بين مكوناته الرئيسية، وغياب المشروع الوطني الموحد.

الشعب اليمني هو من يتحمل العبء الأكبر لعدم الكفاءة والانقسام داخل الحكومة في نهاية المطاف، فما يزال يعاني تداعيات حرمانه من الرواتب والخدمات الأساسية ومنها الكهرباء. للحصول على فهم أوضح للمظالم التي يعاني منها الشعب اليمني، ركزت عدة جلسات من المنتدى على دور الحكم المحلي، وتناولت جلسات أخرى الانخفاض الكبير في عائدات النفط والغاز والضرائب، الذي أدى إلى زيادة عجز الميزانية الحكومية. رغم وجود العديد من العوامل، مثل الحصار الذي يفرضه الحوثيون على صادرات النفط، ونقص الإيرادات العامة، إلا أن الفساد المستشري تسبب في عواقب كارثية على ثقة الشعب والجهات المانحة بالحكومة، وقوض ثقة الناس بالدولة.

عبرت الأطراف المدنية والسياسية عن الحاجة الملحة إلى إصلاح جاد لمجلس القيادة الرئاسي، وتطبيق مبادئ الحوكمة، ودعت إلى إعطاء الأولوية للتعيينات التكنوقراطية القائمة على الكفاءة في الحكومة، بدلاً من الاعتماد على نظام المحاصصة السياسية الحالي، وشدد المشاركون على أن تشمل الإصلاحات تدابير أقوى للرقابة ومكافحة الفساد.

اعتبر ضمان الاستقرار في العاصمة المؤقتة أمراً ضرورياً لفعالية عمل الحكومة والبرلمان، حيث قال عبد الرازق الهجري، الأمين العام بالنيابة لحزب الإصلاح ومستشار الرئيس اليمني: " عدن لم تُهيأ أو يعاد تأهيلها لتكون عاصمة مؤقتة تعود إليها مؤسسات الدولة"، مشيراً إلى المفارقة المتمثلة في أن الحكومة تعمل بشكل شبه كامل من عواصم الدول المجاورة، وإلى إحجام النخبة السياسية عن العودة إلى عدن. وأكد الهجري أن هيئة العمليات المشتركة التابعة للحكومة، يجب أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في مواجهة تهديد الحوثيين، من خلال تحسين التنسيق بين مختلف القوات المسلحة، وضمان التنسيق الاستراتيجي على أقل تقدير.

رأى عدد من المشاركين أن مجلس القيادة الرئاسي هو هيئة تشكلت وأُعلن عنها خارج اليمن، وأنها تعكس المصالح الإقليمية وليس المحلية، ودعوا إلى إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية التي طال انتظارها، واعتبروا أن إطلاق حوار يمني-يمني لمناقشة الإصلاح السياسي، أمراً ضرورياً لحل التوترات بين مختلف الفصائل السياسية، وتعزيز وحدة الحكومة، واستعادة شرعيتها في أعين شعبها.

3 أحد المشاركين في جلسات منتدى اليمن الدولي حول "تشارك أفضل الممارسات في الحكم الرشيد: حوار مع ممثلي السلطات المحلية"، 16 فبراير 2025

القضية الجنوبية

"لا يمكن معاملة الجنوب كأي قضية من قضايا المناطق الأخرى... ففي نهاية الأمر، كان الجنوب دولة مستقلة سعت إلى الوحدة مع الشمال، وبالتالي لا يمكن وضعه في نفس إطار المناطق الأخرى."[4]

في حين اتفق الكثيرون على أن الأولوية القصوى يجب أن تكون استعادة الدولة اليمنية، تأكدت مرة أخرى هذا العام مركزية القضية الجنوبية[5] في الإصلاحات الحكومية المستقبلية، وكانت هناك جهود منسقة بين المكونات الجنوبية لتسليط الضوء على ضرورة إدراج "إطار خاص للقضية الجنوبية"[6] في أية عملية سلام. ركزت المناقشات على ترجمة هذا الإطار إلى مجموعة من التدابير القابلة للتنفيذ والقائمة على التوافق، وهي تدابير تهدف إلى التوصل لحل عادل للقضية الجنوبية، وتقوية تماسك الجبهة السياسية المناهضة للحوثيين خلال أية مفاوضات سياسية محتملة.

جمعت إحدى جلسات منتدى اليمن الدولي، التي خصصت للتقدم في هذا الإطار، ثلاث مجموعات رئيسية: القوى السياسية التي تدعو إلى استقلال جنوب اليمن، وعلى رأسها المجلس الانتقالي الجنوبي، إلى جانب فصائل أخرى من الحراك الجنوبي؛ ومكونات جنوبية أخرى كمؤتمر حضرموت الجامع ومجلس شبوة الوطني العام ؛ والأحزاب الوطنية الرئيسية مثل التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني.

سُلط الضوء أيضاً على التنوع الجنوبي باعتباره مصدر قوة، حيث دعا السياسيون الجنوبيون إلى مواصلة الحوار على جبهات متعددة - داخل هذه المجموعات وفيما بينها، وكذلك مع المعسكر الأوسع المناهض للحوثيين، وشدد كل من المجتمع الدولي والأطراف الجنوبية على الحاجة إلى إطار عمل عادل وشامل بين الأطراف الجنوبية، يضمن عدم تغليب مصالح طرف على مصالح الأطراف الأخرى. حرص المجلس الانتقالي الجنوبي على توضيح موقفه لجميع الأطراف خلال جلسات متعددة للمنتدى، حيث صرح ممثلوه بأن هدفهم هو "مواجهة التهديد الحوثي" وتعزيز الوحدة الجنوبية "من المهرة إلى باب المندب"، مع التأكيد على دور المجلس الانتقالي الجنوبي "كمظلة سياسية" لمختلف المكونات الجنوبية.

رغم أنه من السابق لأوانه تقييم كيفية تأثير التطورات السياسية السريعة على الأرض على أهداف مختلف الأطراف الجنوبية، فإن القضية الجنوبية تظل مسألة مركزية في تشكيل ملامح أية تسوية نهائية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على هيكل الدولة وحوكمتها في المستقبل. تشكل هذه المناقشات المتعمقة بين الأطراف، التي تعقد سنوياً في منتدى اليمن الدولي، إلى جانب المشاورات الجارية، جزءاً من هدف أوسع نطاقاً يتمثل في بناء توافق استباقي حول إطار شامل للقضية الجنوبية. يهدف هذا التوافق إلى ضمان تمثيل وجهة النظر الجنوبية بفعالية في استراتيجية التفاوض التي تتبعها الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في أية عملية سلام مستقبلية.

4 أحد المشاركين خلال جلسة القضية الجنوبية في منتدى اليمن الدولي، 16 فبراير 2025

5 يُشار إلى مصطلح "القضية الجنوبية" بشكل متكرر في التحليلات المتعلقة بالأهداف السياسية للأطراف الجنوبية في اليمن، حيث اكتسب هذا المصطلح شعبية من خلال التقارير المختلفة، ومنها تقرير نشرته مجموعة الأزمات الدولية (ICG). انظر: "نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي"، مجموعة الازمات الدولية، 20 أكتوبر 2011، https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/breaking-point-yemen-s-southern-question

6 الإطار الخاص للقضية الجنوبية هو مفهوم سياسي أشير إليه في مخرجات المشاورات اليمنية-اليمنية التي عقدت في الرياض عام 2022. يعكس هذا الإطار اعتراف القوى السياسية اليمنية بضرورة ضمان تمثيل القضية الجنوبية في أية عملية سلام يمنية، من خلال إطار سياسي خاص بها، ورغم أن الأحزاب السياسية اليمنية تقر بمفهوم "الإطار الخاص للقضية الجنوبية"، إلا أن تعريفه لا يزال موضع خلاف، وتجري حالياً مناقشات للتوصل إلى توافق حول كيفية إدراجه رسمياً في عمليات السلام المقبلة التي تقودها الأمم المتحدة، وكيفية ترجمته برامجياً في سياسة تفاوض الحكومة المعترف بها دولياً.

دور المجالس المحلية

"هناك حاجة ملحة لرصد ومراقبة ممارسات الحوكمة."[7]

اجتمع ممثلون عن السلطات المحلية في شبوة وحضرموت والمهرة وتعز وعدن ومأرب، في منتدى اليمن الدولي الثالث، لتبادل خبراتهم في مجال الحكم المحلي، ففي ظل غياب دولة فاعلة، تدخلت السلطات المحلية في اليمن للحفاظ على استمرار الخدمات الأساسية، وأظهرت قدرة ملحوظة على التكيف. تبادل المشاركون الممارسات الناجحة، وتضمنت تلك الممارسات زيادة مشاركة الشباب في المجالس المحلية، والتدابير المتخذة للحفاظ على استمرار عمل المدارس والجامعات والمستشفيات في ظل الدعم المحدود من الحكومة المركزية وتراجع الإيرادات العامة. على الرغم من أن السلطات المحلية حققت تقدمًا كبيرًا في منع انهيار المؤسسات المحلية الرئيسية، إلا أنها أعربت عن مواجهتها لتحديات مشتركة، خاصة تضاؤل مصادر الإيرادات، والقدرات المحدودة لموظفي السلطة المحلية، وعجزها عن التخفيف من الآثار الشديدة للحرب بشكل كاف، في ظل مواردها المحدودة.

في حين اعتُبرت قدرة السلطات المحلية على التكيف والمرونة تطوراً إيجابياً، رأى بعض المشاركين أنها سلاح ذو حدين، نظراً لطبيعة الأطر المقننة التي تحكم عملية تخصيص الإيرادات العامة، وافتقار السلطات المحلية إلى الرقابة اللازمة. أشار أحد المشاركين إلى أن السلطات المحلية تفرض ضرائبها الخاصة، مما يؤدي إلى تباين اللوائح الضريبية بين المحافظات، وسلط آخر الضوء على الحاجة إلى قانون جديد للسلطة المحلية، وعزز رأيه مشارك ثالث قائلاً: "نحن بحاجة ماسة إلى قانون للإدارة المحلية وفقًا للائحة خاصة. نحن نفقد السيطرة، وإذا ما استمرينا في الاعتماد على الحكم الذاتي، فإننا نتجه نحو تفكك الدولة تمامًا"، بينما عارضه آخر قائلاً: "المشكلة ليست في القانون، بل هي مشكلة سياسية ...لم يدعم مجلس القيادة الرئاسية الحكم المحلي ولم يعزز قانون [حكم] مركزي، فالمجلس لا يمتلك رؤية سياسية ولا استراتيجية، والقوى السياسية ضعيفة. المشكلة سياسية أكثر منها قانونية."

7 أحد المشاركين في جلسات منتدى اليمن الدولي حول "تشارك أفضل الممارسات في الحكم الرشيد: حوار مع ممثلي السلطات المحلية"، 16 فبراير 2025.

1-1 توصيات منتدى اليمن الدولي لتحقيق الترابط السياسي

1. تنفيذ إصلاحات داخلية عاجلة في مجلس القيادة الرئاسي لتعزيز الحوكمة.

- وضع رؤية مشتركة تعطي الأولوية لاستعادة الدولة اليمنية على المكاسب السياسية الضيقة.
- إعطاء الأولوية للخبرة والكفاءة في التعيينات الحكومية على الحصص السياسية.
- وضع آليات مساءلة دقيقة لدعم وتعزيز التنفيذ الفعال للسياسات.
- تفعيل دور مؤسسات الرقابة مثل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، لمكافحة الفساد بفعالية.
- اعتماد إطار قانوني شامل لمجلس القيادة الرئاسي، لضمان آلية فعالة لاتخاذ القرار.
- تعزيز الحوار السياسي بين اليمنيين لإرساء الشرعية المحلية والوطنية، التي كانت غائبة في الحوارات الإقليمية السابقة.

2. دعم الجهود الرامية إلى تشكيل قيادة عسكرية موحدة، وغرفة عمليات مشتركة

- توحيد الهياكل الأمنية والعسكرية من خلال التركيز على التنسيق في إطار قيادة موحدة.
- تفعيل ودعم دور هيئة العمليات المشتركة في اليمن، من أجل إدارة وتنسيق مختلف الجماعات المسلحة بشكل أفضل، وبالتالي تعزيز شرعية الدولة.
- تعزيز الأمن في عدن لدعم تواجد الحكومة وانعقاد البرلمان.

3. اتخاذ إجراءات ملموسة وتوافقية بشأن القضية الجنوبية لضمان دورها المركزي في مفاوضات السلام.

- إضفاء الطابع الرسمي على عملية حوار منظمة وشفافة ومفتوحة، تدمج القضية الجنوبية في عملية السلام الوطنية.
- مواصلة تعزيز التوافق السياسي بين المكونات الجنوبية، والحد من الانقسامات، وبناء موقف موحد للمشاركة في العمليات الوطنية، والتفاعل مع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية.
- تحديد كيفية معالجة القضية الجنوبية في المفاوضات المقبلة، والاستفادة من دروس الماضي، لتجنب الخروج بمبادرات سلام، لا تأخذ التوزيع العادل للسلطة في الاعتبار.
- تعزيز المشاركة الإقليمية والدولية، لضمان حياد المفاوضات ومستقبل القضية الجنوبية. يجب أن تشارك الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية بنشاط في دعم الحوار، وتأمين الالتزام بالسلام وتشارك السلطة.

4. الاستثمار في الحكم المحلي وتعزيزه لدعم تقديم الخدمات الأساسية

- تشجيع إجراء انتخابات محلية كخطوة نحو اللامركزية وإيجاد سلطات محلية أكثر فعالية وخضوعاً للمساءلة.
- تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بالإدارة المحلية، ووضع لوائح واضحة لتخصيص الموارد، بما في ذلك تقاسم الإيرادات.
- وضع أطر قانونية واضحة لإدارة وتوزيع الإيرادات بشكل عادل، وضمان حصول جميع المحافظات على الموارد اللازمة للخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والأمن.
- بناء قدرات موظفي السلطات المحلية، ومنها مهارات القيادة والإدارة المالية وتقديم الخدمات، مع تعزيز قيادة الشباب ومشاركتهم، والاعتراف بقدرتهم على تقديم وجهات نظر وحلول جديدة.

المشاركون خلال التعارف قبيل الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة من منتدى اليمن الدولي، 16 فبراير 2025.

2. الترابط الجيوسياسي والانخراط الإقليمي

تحول الصراع في اليمن الذي لطالما وُصف بـ "الحرب المنسية" إلى أزمة دولية، في أعقاب هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، مما جذب اهتمامًا عالميًا غير مسبوق بالبلاد، ودفع لشن عمليات عسكرية دولية ضد الحوثيين. استجابة لهذه الأحداث وتورط اليمن المتزايد في الصراع الإقليمي، وسّع المنتدى هذا العام نطاقه ليشمل مناقشات جيوسياسية، مما كفل مشاركة أوسع في منتدى اليمن الدولي لدول المنطقة، وهي: (عمان، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن، السودان، إيران، الصومال، وإثيوبيا) بالإضافة إلى مشاركة دولية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من بين دول أخرى. مثل المنتدى منبراً هاماً للأطراف اليمنية والإقليمية والدولية للالتقاء، وتقييم التحولات السياسية الحالية التي تعرقل عملية السلام في اليمن، ومعالجة التهديدات الإقليمية المتزايدة بشكل شامل، مثل عسكرة البحر الأحمر، وبروز الجهات المسلحة غير الحكومية، والتهديدات الأمنية عبر الحدود.

كان الدافع وراء هذا الحوار متعدد الأطراف والأول من نوعه منذ دخول الحوثيين في الصراع الإقليمي بعد 7 أكتوبر، هو السعي إلى انخراط دولي وإقليمي بناء وتعاوني أكثر في اليمن.

المعايير الجديدة بعد حرب غزة

"أمن المنطقة قائم على أمن اليمن... الأمر الذي يتطلب تعاوناً وانخراطاً إقليميين لإنهاء الحرب وتحقيق السلام في اليمن".[8]

هزت هجمات البحر الأحمر الاعتقاد السائد بأن الصراع في اليمن سيبقى محصوراً، ولن تكون له تداعيات عالمية، فمنذ العام 2023، أدت الاضطرابات في حركة الملاحة العالمية الناجمة عن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، إلى جانب الضربات ضد إسرائيل، إلى شن حملات عسكرية تستهدف مواقع الحوثيين في البلاد، بقيادة قوى عالمية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى إسرائيل. أشارت التطورات الأخيرة إلى تحول أمني مهم في النهج الدولي تجاه اليمن، مع تلاشي الآمال في تهدئة الوضع والتوصل إلى تسوية سلمية في اليمن.

حذر المشاركون اليمنيون من أن التركيز الضيق على الأمن قد يكون مضللاً، فالأحداث في العقد الأخير تبرز محدودية جدوى العمل العسكري، في ظل غياب استراتيجية شاملة تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، حيث وصفت ياسمين الإرياني، المديرة التنفيذية للإنتاج المعرفي بمركز صنعاء، الاستجابة الدولية لأزمة البحر الأحمر بأنها غير فعالة: "استجابات قصيرة النظر واستراتيجيات محدودة، والتركيز على إدارة الأزمات على حساب استراتيجية شاملة تتحلى ببعد نظر"، وحذرت من أن المعالجات السريعة ليست هي الحل، وأن اليمن بحاجة إلى حل "شامل ومتكامل".

بنفس السياق، دعا خبراء يمنيون إلى اتباع نهج متعدد الجوانب وأكثر ترويا، يشمل توحيد الجهود الدولية لدعم الاستقرار الاقتصادي والحكم الرشيد، وتوسيع التنسيق الدبلوماسي والإقليمي، وحماية المجتمع المدني النشط في اليمن، وتلبية مطالب الشعب اليمني بالعدالة، وضمان أن يكون اليمنيون في طليعة صناعة القرار بشأن مستقبل بلادهم.

قال هانز غروندربيرغ، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن: "ذكر اليمنيون في جميع أنحاء البلاد مراراً وتكراراً ثلاث أولويات حاسمة، وهي التعافي الاقتصادي، ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، وعملية سياسية شاملة" مؤكداً الحاجة إلى إعطاء الأولوية لوجهات نظر الأشخاص الأكثر تضرراً من الحرب في اليمن، وشددت جانيت سيبن، سفيرة هولندا لدى اليمن، على أهمية الشمول في تشكيل المسار المستقبلي الذي ستمضي فيه البلاد، قائلة: "يجب أن يكون أي حوار حول اليمن شاملاً. ونهدف من خلال دعم منتدى اليمن الدولي إلى ضمان إسماع الأصوات المحلية وفهم الأولويات المحلية بشكل أفضل."

8 شايع الزنداني، وزير الخارجية اليمني، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى اليمن الدولي الثالث، 16 فبراير 2025.

عسكرة البحر الأحمر وبروز الجهات المسلحة غير الحكومية

"تحطمت الأوهام بأن الصراع في اليمن سيبقى معزولاً ولن تكون له تداعيات عالمية، بسبب هجمات البحر الأحمر... ما يحدث في غزة، على الرغم من بُعده، يؤثر على اليمن، وما يحدث في البحر الأحمر يؤثر على النرويج".[9]

امتد تأثير هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر إلى ما وراء البلدان المجاورة، وأثر على المصالح التجارية العالمية لأول مرة. رداً على ذلك، شُنت عمليات عسكرية متعددة الجنسيات خلال العامين الماضيين، كعملية حارس الازدهار وعملية بوسيدون آرتشر وعملية أسبيدس. عقب انعقاد منتدى اليمن الدولي الثالث، شُنت حملة عسكرية أخرى، عملية الراكب الخشن، بقيادة الولايات المتحدة بين مارس ومايو 2025، لتوسيع نطاق الغارات الجوية ضد أهداف عسكرية وأفراد وبنية تحتية للحوثيين.

توجد عدة مبادرات عسكرية للتصدي للقرصنة في الممر البحري الضيق. لكن التنسيق لا يزال ضعيفا، ودور الدول الساحلية المطلة على البحر الأحمر في حمايته، لا يزال غير منسق. لقد أبدت الدول العربية ترددًا في الانضمام إلى العمليات الجديدة التي يقودها الغرب، والجدير بالذكر أن مصر، التي كانت تاريخيًا واحدة من أهم القوى البحرية في البحر الأحمر، والتي انسحبت من المنطقة بعد اتفاقية كامب ديفيد في أواخر السبعينيات، تفتقر إلى سياسة شاملة لحماية البحر الأحمر، على الرغم من أنها واحدة من الدول الساحلية الأكثر تضررًا.

سمحت عمليات التهريب في البحر الأحمر ومضيق باب المندب للحوثيين بمواصلة طموحاتهم الأوسع، حيث يهدف الحوثيون من خلال شن هجمات في البحر الأحمر إلى بسط نفوذهم خارج اليمن، والبحث عن بدائل لسلسلة إمداداتهم الأساسية عبر إيران.

خلال جلسة في المنتدى حول بروز الأطراف غير الحكومية، ذكر المشاركون كيف أدى الصراع وضعف مؤسسات الدولة إلى تمكين الجماعات المسلحة غير الحكومية في اليمن والقرن الأفريقي، بما في ذلك جماعات مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وحركة الشباب في الصومال، التي أصبحت أكثر ترابطًا وقوة مع تزايد نفوذ الحوثيين على الساحة الإقليمية. أشار أحد المشاركين إلى أن ما حققه الحوثيون العام الماضي "ألهم أحلام" جماعات أخرى في اليمن والمنطقة، محذراً من أن المسار الحالي يشير إلى أن عام 2025، سيكون "العام الذهبي" للأطراف المسلحة غير الحكومية.

في حلقات النقاش والموائد المستديرة التي ناقشت عسكرة البحر الأحمر، اتفق الخبراء على أن معالجة هذه القضية تتطلب نهجاً منسقاً، مع تعاون الدول الإقليمية لحماية ممراتها المائية بدلاً من الاعتماد على القوات الدولية. ينبغي الاستثمار في تعزيز قدرات قوات خفر السواحل اليمنية ودعم جهود الرصد والمراقبة، ويتضمن ذلك رصد السفن الصغيرة التي تستخدم عادة في التهريب، ومن الضروري زيادة الانخراط الدبلوماسي من جانب الدول الغربية مع دول البحر الأحمر والقوى الإقليمية، من أجل إنشاء إطار أمني بحري منسق ومتعدد الأطراف، مع التركيز على مصر بشكل خاص، نظراً لدورها المحوري في استقرار المنطقة. شددت المناقشات أيضا، على أهمية التعامل مع إيران من خلال الدبلوماسية وتقليل اعتمادها على الجماعات المسلحة غير الحكومية في بسط نفوذها الإقليمي. الأهم من كل ما سبق، أن الخبراء شددوا بالإجماع على ضرورة بناء قدرات المؤسسات الحكومية اليمنية وتعزيز الحكم الرشيد.

9 فارع المسلمي، باحث في تشاتام هاوس والرئيس السابق لمركز صنعاء، في كلمته خلال الجلسة النقاشية حول "السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة: الترابط الأمني والفرص الاستراتيجية"، 18 فبراير 2025.

نحو مشاركة إقليمية أكثر إيجابية

"هناك نقص كبير في الوعي بإسهامات رجالنا ونسائنا في اليمن. ما هي مكامن القوة الفريدة التي يقدمونها؟ هل يمكننا إنشاء منصة لتسليط الضوء على إسهاماتهم؟ يجب علينا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية من أجل معالجة القضايا الأمنية بفعالية."[10]

ما دور اليمن في الطموحات الاقتصادية الأوسع لمجلس التعاون الخليجي؟ نوقشت الحاجة إلى أن تعزز دول مجلس التعاون الخليجي تعاونها الاقتصادي الإقليمي ليشمل اليمن، في جلسة عامة لمنتدى اليمن الدولي تناولت دور اليمن في الأولويات الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، واستكشفت السبل المختلفة لصياغة نوع مختلف من انخراط اليمن في المجلس، حيث قال يوسف البلوشي، رئيس مجلس مسقط للسياسات، إن اليمن، نظراً لموقعه الاستراتيجي ورأس ماله البشري الوفير وقربه من القرن الأفريقي، يمكن أن يتحول إلى مركز لوجستي. كما أن تشجيع التكامل الاقتصادي من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة، مثل المنطقة الحرة بالمزيونة بين عمان واليمن، من شأنه أن يعزز الاستثمار وفرص العمل.

على الرغم من المأزق السياسي الحالي، فإن تسهيل مشاركة القطاع الخاص والحوار التجاري، يمكن أن يدعم المبادرات التي يقودها القطاع الخاص في مجالات اللوجستيات والتجارة والطاقة، ويمكن أن يؤدي الاستثمار في العمالة اليمنية وتوظيفها في دول مجلس التعاون الخليجي إلى إعادة توجيه الشباب اليمني، الذي يواجه حالياً معدلات بطالة عالية، بعيداً عن الانضمام إلى الجماعات المسلحة. يمكن السعي في هذه المبادرات ومبادرات أخرى حتى في خضم الصراع الدائر: لا داعي لانتظار انتهاء الحرب لإعادة بناء وتصور مشاركة اقتصادية إيجابية مع اليمن.

يجب أن تظل رؤية السلام هي الهدف النهائي في موازاة ذلك. كان دعم المشاركين اليمنيين وغير اليمنيين في منتدى اليمن الدولي لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة ضعيفاً، لكنه لا يزال موجوداً. على الرغم من أوجه القصور الواضحة في تلك العملية، وفشلها في التوصل إلى تسوية سياسية، إلا أن السعي لتحقيق السلام مستمر حتى في مواجهة الانتكاسات. قال البلوشي: "لا أعتقد أننا وصلنا إلى نقطة لم تعد فيها خارطة طريق مبعوث الأمم المتحدة الخاص للسلام قابلة للتنفيذ، فهي لا تزال ممكنة". نظراً لمحدودية فرص حل الصراع عسكرياً، يظل الخيار الوحيد القابل للتطبيق هو جمع الأطراف اليمنية على طاولة المفاوضات لرسم طريق للمضي قدماً.

في هذا السياق، أكد فارع المسلمي، الباحث في مركز تشاتام هاوس، ورئيس مركز صنعاء السابق، على الدور الحيوي الذي تضطلع به الأطراف الإقليمية بصفتها ميسرة للمفاوضات وليست وسيطة. اعتبر البعض أن عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق لاستعادة السيادة الكاملة على اليمن على الرغم من جميع عيوبها، وقال المسلمي: "كيمني، لا يمكنك إقناعي بأن السلام أسوأ من الحرب. يمكننا انتقاد خارطة الطريق والقول إنها تحتاج إلى إضافة أو تغيير، لكننا لن نقبل التخلي عن السلام."

[10] الدكتور عبد العزيز الغيشان، باحث سعودي متخصص في استراتيجيات السياسة الخارجية للمملكة ومدير الأبحاث في مؤسسة الأوبزرفر للدراسات الشرق أوسطية، في كلمته خلال حلقة نقاشية في منتدى اليمن الدولي حول "الأولويات الاقتصادية الطموحة لدول مجلس التعاون الخليجي: أين يقف اليمن؟" 18 فبراير 2025.

1-2 توصيات منتدى اليمن الدولي للانخراط الدولي والإقليمي

1. الابتعاد عن التفكير قصير المدى، واتباع استراتيجية شاملة وطويلة المدى لليمن، تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

- تبني مقاربة دولية وإقليمية موحدة تتجاوز المبادرات المجزأة وقصيرة النظر، للعمل على وضع خارطة طريق واضحة ومتعددة المسارات للسلام، تشمل تعاوناً منسقا ومتعدد الأطراف، يضم القوى الإقليمية.
- توسيع التنسيق الدبلوماسي الإقليمي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحكم الرشيد في اليمن، وحماية المجتمع المدني النشط، وتلبية مطالب الشعب اليمني بالعدالة، وضمان أن يقود اليمنيون عملية صنع القرار بشأن مستقبلهم.
- تعزيز بناء السلام المحلي من خلال إعطاء الأولوية لوجهات النظر والأصوات اليمنية في إيجاد حلول سلمية للصراع. تُعد الوساطة والتيسير الخارجيان أمران بالغا الأهمية، إلا أنهما يجب أن يستندا إلى وجهات النظر والحلول المحلية.

2. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لخفض عسكرة البحر الأحمر، والحد من نفوذ الجهات المسلحة غير الحكومية.

- زيادة الانخراط الدبلوماسي مع دول البحر الأحمر والقوى الإقليمية، بما في ذلك القوى الرئيسية مثل مصر، لإنشاء إطار أمني بحري منسق.
- تحسين قدرات قوات خفر السواحل اليمنية، وتوسيع جهود الرصد والمراقبة لتشمل السفن الصغيرة في البحر الأحمر التي تستخدمها شبكات التهريب عادة.
- الاستثمار في بناء الدولة والحكم الرشيد في اليمن ودعمهما، وتشجيع المواطنين على الابتعاد عن الأطراف غير الحكومية والعودة إلى الدولة.

3. النظر في زيادة التكامل الاقتصادي لليمن مع مجلس التعاون الخليجي، كاستراتيجية طويلة الأجل تدعم تنمية اليمن وتعافيه، وتساهم في استقرار المنطقة.

- تشجيع تغيير الخطاب بشأن اليمن، والتركيز على تراثه الغني ورأس ماله البشري وإمكاناته الاقتصادية، بدلاً من التركيز فقط على المخاوف الأمنية.
- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لليمن ورأس ماله البشري لتسخير إمكاناته كمركز لوجستي إقليمي محتمل، وتوسيع المشاريع التجريبية مثل المنطقة الحرة بالمزيونة بين عمان واليمن.
- الاستثمار في العمالة اليمنية وتدريبها لتلبية احتياجات العمالة في الخليج، وتسهيل التنقل القانوني والآمن للعمال اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي، النهج الذي يعزز الاقتصادات الإقليمية، ويوفر للشباب اليمني بدائل عن الانضمام إلى الجماعات المسلحة، أو انتهاج التطرف المحتمل.
- تسهيل مشاركة القطاع الخاص، من خلال تنظيم مؤتمرات الأعمال لربط رجال الأعمال اليمنيين بالمستثمرين الخليجيين، ودعم المبادرات التي يقودها القطاع الخاص.

المتحدثون في جلسة منتدى اليمن الدولي بعنوان "وجهات نظر يمنية ودولية: معالجة تحولات سياسة المساعدات والانتقال الاقتصادي"، 17 فبراير 2025.

3. الانتعاش الاقتصادي

لا تزال الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها اليمن تلقي بظلالها على البلاد، مشكلةً عبئًا ثقيلًا على كاهل السكان. في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، أدى المناخ القمعي واستهداف مؤسسات المجتمع المدني إلى تزايد صعوبة عمل الموظفين في مجال الإغاثة، بالإضافة إلى خفض المساعدات العالمية وتراجع تعهدات المانحين لليمن، أدت تلك العوامل إلى انخفاض مقلق في تمويل المساعدات، في ظل أزمة إنسانية لا تبدي أي بوادر تراجع.

نتجت عن قرار الولايات المتحدة بإعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، مخاطر تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن، كونها تعيد تشكيل المشهد الاقتصادي الهش في البلاد. إذا لم تتخذ تدابير كافية للتخفيف من آثار هذا القرار، فإنه يهدد بعزل المؤسسات المالية اليمنية عن الشبكات العالمية، وتعطيل تمويل التجارة، وتضخم تكاليف الواردات الأساسية.

في الوقت نفسه، تتضاءل موارد الحكومة، بعد أن توقفت عائدات النفط والغاز بسبب الحظر الذي يفرضه الحوثيون، مما يجعل من الصعب على الحكومة توفير حتى أبسط الخدمات الأساسية لشعبها، كما أدى انخفاض قيمة الريال إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة انعدام الأمن الغذائي في مناطق سيطرة الحكومة.

على الرغم من أن التوقعات تبدو قاتمة، إلا أن اليمن ما تزال تتمتع بإمكانية إنعاش الاقتصاد أو على الأقل تجنب انهياره. التقى اقتصاديون ومصرفيون وممثلون عن القطاع الخاص وخبراء في النفط والغاز ودبلوماسيون وممثلو منظمات تنموية رائدة في منتدى اليمن الدولي، لمناقشة المسار الاقتصادي الحالي ووضع استراتيجيات للتخفيف من الصدمات الاقتصادية المتوقع أن تضرب اليمن هذا العام.

تراجع المساعدات وتصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية

"لا شك أن هناك ضرورة للتوجه نحو الإصلاح والتنمية...لكن علينا أن نعي أن جزءًا كبيرًا من السكان، أي نحو17 مليون شخص، لا يملكون ما يكفيهم من الغذاء"[11]

في الوقت الذي تستمر فيه معاناة اليمن من أزمة إنسانية قاسية، يتضاءل اهتمام المانحين باليمن. في فبراير، علقت الولايات المتحدة تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤقتاً،[12] مما حرم ملايين اليمنيين من الحصول على المساعدات الضرورية. كانت الولايات المتحدة المانح الأكبر لليمن، حيث قدمت 768 مليون دولار عام 2024، أي نصف تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للعام الماضي. بالنسبة لخطة العام 2025، لم يمول منها سوى 6.9 في المائة، حتى شهر أبريل.[13] خفض العديد من المانحين ومن بينهم السويد وألمانيا والمملكة المتحدة تمويلهم، وقد يحذوا مانحون آخرون حذوهم. من المرجح أن يؤدي خفض المساعدات وتداعيات تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية إلى أزمة اقتصادية متفاقمة.

أعرب المشاركون في المنتدى عن قلقهم البالغ إزاء سحب المانحين دعمهم في هذا الوقت الحرج، فقد يؤدي رد الفعل إلى ظهور عوائق جديدة أمام تدفق المساعدات والتحويلات التي تعيل الملايين، وفقدان الوظائف في القطاع الإنساني والمجتمع المدني، وهجرة جماعية محتملة من المناطق الشمالية للباحثين عن عمل.

للتخفيف من أثر التغيرات في المجال الإنساني، اعتبرت زيادة تمثيل اليمن في صنع القرار بشأن سياسة المساعدات الإنسانية خطوة أولى أساسية، حيث قال جوليان هارنيس، المنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن: "استمر المانحون وليس اليمنيون في إملاء أجندة المساعدات الإنسانية لفترة طويلة جداً". استمرت هذا العام المناقشات الطويلة حول الانتقال من المساعدات الإنسانية قصيرة الأجل إلى التنمية، مما سلط الضوء على ضرورة تحقيق التوازن بين الاحتياجات الفورية والتدخلات المستدامة، وفي حين أقر بعض المشاركين بالتعقيد المتزايد للوضع بالنسبة للمانحين العاملين في اليمن، فقد انتقدوا الاتكالية المفرطة على المساعدات الإنسانية، حيث انتقدت وزيرة الإعلام السابقة نادية السقاف، نهج العمل الإنساني المتبع حتى الآن في اليمن، مشيرة إلى أن هذه الاتكالية في ظل غياب الملكية المحلية والاستراتيجيات طويلة الأجل، تقوض القدرات المحلية وتعوق الاستقلال الاقتصادي، واتفق المشاركون من القطاع الخاص مع ذلك.

قال مازن أمان المستشار التنفيذي لمجموعة هائل سعيد أنعم وعضو رواد التنمية في اليمن: "نحن لا نقترح حظر المساعدات الإنسانية عن اليمن، لكن اليمن ليس مجرد ملف إنساني [...] فهو يضم موارد بشرية وقدرات وكفاءات أثبتت جدارتها". وصف العديد من المشاركين في الندوة القطاع الخاص بأنه أحد أكثر القطاعات مرونة في اليمن بسبب قدرته على التكيف مع الأزمة، واعتبروا أن التعاون مع هذا القطاع ودعمه أمر ضروري، شأنه شأن تعزيز القيادة المحلية وبناء شراكات حقيقية مع اليمنيين، وأن النهج التعاوني الذي يعزز الشراكات بين الوكالات الدولية والحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص أكثر فعالية في وضع استراتيجية تنمية أكثر تكاملاً واستدامة.

---

11 تشارلز هاربر، مدير التنمية ونائب سفير المملكة المتحدة لدى اليمن، في كلمة ألقاها في ندوة في منتدى اليمن الدولي حول "وجهات النظر اليمنية والدولية: التخفيف من تأثير تغيير سياسات المساعدات على التنمية الاقتصادية"، 17 فبراير 2025.

12 في أوائل أبريل، تراجعت الولايات المتحدة عن التخفيضات الأخيرة في المساعدات الغذائية الطارئة لعدة دول، لكنها أبقت على تلك التخفيضات في أفغانستان واليمن. انظر: سامي مجدي وريازات بوت وإلين نيكماير، "الولايات المتحدة تستأنف المساعدات الغذائية العاجلة، باستثناء أفغانستان واليمن، وهما من أفقر دول العالم"، وكالة أسوشيتد برس، 9 أبريل 2025، https://www.ap.org/news-highlights/spotlights/2025/us-restores-urgent-food-aid-except-in-afghanistan-and-yemen-two-of-the-worlds-poor-est-countries/

13 "اليمن: التخفيضات المفاجئة وغير المسؤولة في المساعدات الأمريكية تفاقم الأزمة الإنسانية وتعرض الملايين للخطر"، منظمة العفو الدولية، 10 أبريل 2025، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/04/yemen-us-abrupt-and-irresponsible-aid-cuts-compound-humanitarian-crisis-and-put-millions-at-risk/#:~:text=Background,Huthi%20control%20in%20January%202025

في ذات السياق، أعرب خبراء اقتصاديون في منتدى اليمن الدولي لهذا العام، عن قلقهم من أن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني الحرج بالفعل في اليمن. في حين أن الهدف من التصنيف هو منع الحوثيين من الوصول إلى الأموال وتوجيهها لأغراض عسكرية، إلا أنه يهدد بتعطيل تدفق الأموال الضرورية للمساعدات الإنسانية والتحويلات المالية والاستقرار الاقتصادي العام، وسيكون هذا الوضع كارثي خصوصاً في بلد يعتمد بشكل شبه كامل على التحويلات النقدية احتياجاته الغذائية والأساسية.

حتى في ضوء الاستثناءات الممنوحة للمساعدات الإنسانية، قد تؤدي العقبات اللوجستية إلى تأخير توزيع المساعدات في ظل محاولة المنظمات التغلب على أثر العقوبات. على الرغم من أنه لا يزال من المبكر جدًا فهم الآثار الكاملة لهذا التصنيف، إلا أن المناقشات بين المشاركين في منتدى اليمن الدولي ركزت على عدة مجالات رئيسية، شملت دراسة تجارب البلدان الأخرى التي واجهت تحديات مماثلة، ودعم بناء قدرات البنوك المحلية والبنك المركزي اليمني لتخفيف تأثير التصنيف، والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية لوضع مبادئ توجيهية واضحة للامتثال المالي للمؤسسات المالية اليمنية، لا سيما تلك التي تعمل في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

استئناف صادرات النفط والغاز: مصدر دخل حيوي

"تتطلب شركات النفط الدولية تحسن الوضع الأمني، واستقرار القوانين واللوائح، والتوجيه من وزارة النفط [اليمنية]".[14]

كان قطاع النفط والغاز محط اهتمام كبير هذا العام، فقد اعتمدت الحكومة اليمنية على مدى عقود على تصدير النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل واحتياطيات العملة الأجنبية، وكانت هذه الإيرادات ضرورية لتمويل النفقات الأساسية، ومنها تمويل مدفوعات القوى العاملة الضخمة في القطاع العام، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ودعم العملة اليمنية، لكن استهداف الحوثيين لموانئ التصدير أواخر العام 2022، حرم الحكومة من مصدر دخلها الرئيسي.

اليوم، تواجه شركة بترومسيلة، أكبر شركة نفط وطنية في اليمن، تحديات بسبب نقص الميزانية التشغيلية، مما يؤثر بشدة على بنيتها التحتية وقدرتها على الصيانة والتشغيل، بينما أصبحت تكاليف الصيانة ضرورية جداً، حيث تضررت الآلات والمعدات اللازمة للإنتاج أو أُهملت بسبب النزاع. لا تزال إدارة الإيرادات في قطاع النفط والغاز قضية سياسية مهمة، لا سيما في تحقيق التوازن بين مصالح السلطات المحلية والمحافظات. ما يزيد الأمر سوءًا هو أن اليمن تعمل في ظل إطار قانوني نفطي غير شفاف، فالبرلمان غير فعال وقانون البترول غير محدث، مما يخلق غموضًا قانونيًا ونزاعات سياسية في هذا الجانب.

اتفق خبراء النفط والغاز وأصحاب المصلحة على أن الطريق أمامهم لن يكون سهلاً، حيث يعتمد استئناف صادرات النفط والغاز على الحوار بين أطراف النزاع والسلطات المحلية والحكومة المركزية، فضلاً عن تحسين الأمن والاستثمار الأجنبي وإصلاح البنية التحتية. تشكل عدة عوامل كغياب الشفافية والقوانين الواضحة لمكافحة الفساد مصدر قلق، ويرى خبراء دوليون أن دعم الانتعاش الاقتصادي يعتمد على إعادة بناء الثقة الدولية بالحكومة اليمنية، والدعم الإقليمي، وتحسين الشفافية والامتثال، ومراجعة الأطر القانونية.

[14] خبير نفط دولي متحدث في جلسة منتدى اليمن الدولي حول "قطاع النفط والغاز: خيارات لضمان استئناف عمليات التصدير"، 17 فبراير 2025.

أوجه القصور في الإيرادات العامة

"نحتاج إطارا مؤسسيا موحدا وإجراءات صارمة لتحصيل الضرائب وأن تكون المؤسسات الحكومية هي المسؤولة عن تحصيل الإيرادات".[15]

خزائن الحكومة اليمنية توشك أن تكون فارغة، فقد توقفت عائدات النفط والغاز بسبب الحظر الذي فرضه الحوثيون. خلال جلسة في منتدى اليمن الدولي حول أزمة الإيرادات العامة، وُصف الدعم الحكومي للكهرباء بأنه ثقب أسود هائل في الميزانية يستهلك حوالي ثلث ميزانية الحكومة. تسبب سوء الإدارة المستشري والفساد المنتشر بخلل في نظام الإدارة المالية للخدمات العامة. تتحصل الحكومة ما بين 20 و30 في المائة فقط من مدفوعات فواتير الكهرباء، مما يخلق أعباء مالية كبيرة تفاقم عجز الميزانية. وفقًا لأحد المشاركين، تشكل الإيرادات الضريبية حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن، وهو رقم أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يتراوح بين 20 و30 في المائة. في حين أن التحديات التي تواجه الإيرادات العامة تتجاوز رسوم الخدمات العامة وتحصيل الضرائب، ركزت مناقشات هذا العام على صعوبات تحصيل الضرائب بفعالية، وعلى عدم كفاءة الرقابة على الحوكمة المالية في مختلف المحافظات.

أظهرت الجهود الرامية إلى تطبيق أنظمة ضريبية آلية، مثل تحصيل الضرائب باستخدام الأجهزة اللوحية الآيباد في عدن، نتائج واعدة، لكن نطاقها محدود، ويزيد فرض الضرائب في اقتصاد الحرب غير الرسمي الذي يعمل خارج نظم الإيرادات الحكومية من تعقيد الوضع. مع ذلك، اعتُبرت المبادرات الرامية إلى إنشاء نظام شفاف لتحصيل الضرائب، حيث توجه الإيرادات إلى تحسين الخدمات العامة، ضرورية للتخفيف من الانقسام الكبير في الإيرادات العامة.

أشار أحد المشاركين إلى أن تحصيل الضرائب يجب أن يقترن بجهود حقيقية لتحسين الخدمات العامة، على أساس عقد الثقة بين الحكومة اليمنية ومواطنيها، حيث قال أحد المشاركين في الجلسة: "لا يمكن أن تكون هناك خدمات بدون ضرائب. لا أحد يحب الضرائب، ولكن هذا هو الطريق للمضي قدماً"، لكن مشاركا آخر أشار إلى أن الإنفاق الحكومي لا يخضع حالياً لأية رقابة، وأنه لا توجد ضوابط على النفقات: "كفوا عن إلقاء اللوم على الشعب، علينا ضبط النفقات قبل أن نضغط على المواطنين للحصول على المزيد من الإيرادات".

[15] أحد المشاركين في جلسة منتدى اليمن الدولي حول "التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني: قضية الإيرادات العامة"، 16 فبراير 2025.

1-3 توصيات منتدى اليمن الدولي بشأن التعافي الاقتصادي

1. الحفاظ على استمرار مشاركة المانحين في اليمن لتجنب تفاقم الأزمة الإنسانية، ومواءمة التمويل مع استراتيجيات مستدامة بقيادة محلية لتحقيق تأثير طويل الأمد.

- الحفاظ على مشاركة المانحين في اليمن. قد يؤدي انسحاب المانحين وخفض التمويل إلى تعميق عدم الاستقرار وتفاقم الأوضاع الإنسانية وإعاقة جهود السلام.
- دمج التفكير الاستراتيجي طويل الأجل بتدخلات المساعدات في اليمن، والتحول من الاستجابات الإنسانية قصيرة الأجل إلى استراتيجيات أكثر شمولاً واستدامة يقودها اليمنيون.
- دعم القطاع الخاص في اليمن. القطاع الخاص حيوي للتنمية في اليمن، لا سيما في مجالات الزراعة والصحة والتجارة، ويمكن أن يؤدي دعمه إلى دفع عجلة النمو والاستقلال الاقتصادي.
- توطين المساعدات والتنمية، مع التركيز على تعزيز الحوكمة المحلية وتمكين الفاعلين المحليين، لضمان لامركزية صنع القرار وتعزيز الموارد وقيادتها من قبل اليمنيين.
- اتباع نهج تعاوني يشجع الشراكات بين الوكالات الدولية والحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لوضع استراتيجية تنمية أكثر تكاملاً واستدامة.

2. التخفيف من تأثير العقوبات المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية الأجنبية، لضمان وصول المساعدات الإنسانية وتقديمها دون انقطاع، وبقاء الشراكات المحلية.

- دعم جهود البنك المركزي في تحسين آليات الامتثال للبنوك المحلية، لتعزيز مكانتها لدى البنوك المراسلة والوسيطة وداخل النظام المالي العالمي.
- التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لوضع مبادئ توجيهية واضحة للمعاملات غير المتعارضة مع العقوبات والتي تشمل الشركات اليمنية، خاصة تلك التي تعمل في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.
- وضع لوائح مالية واضحة تدعم الشركات المحلية وتمنع حدوث المزيد من العزلة الاقتصادية، بسبب تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية.
- التعاون مع المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، لتقديم الدعم المالي أو الضمانات للشركات والبنوك الممتثلة للقانون في اليمن لضمان استمرار عملياتها.
- إطلاق حملة إعلامية وتثقيفية لبناء الثقة مع مجتمع الأعمال الدولي، وإثبات أن هناك مسارات قانونية للاستثمار في اليمن لا تدعم الجماعات المسلحة.

3. إنشاء مسار للحوار والدعم الفني لاستئناف إنتاج النفط والغاز في اليمن.

- إبرام اتفاق سياسي واسع النطاق بين مختلف الأطراف الفاعلة، لضمان حياد قطاع النفط.
- التفاوض على إطار لتقاسم العائدات يلبي التوقعات المحلية، لا سيما في المحافظات التي يوجد فيها النفط والغاز (شبوة ومأرب وحضرموت)، ويضمن استفادة المجتمعات المحلية من خلال خلق فرص العمل وحوافز الاستثمار.
- وضع إطار قانوني ومؤسسي واضح لإدارة الهيدروكربونات، ويستلزم ذلك توضيح ملكية الموارد، وحوكمة اتفاقيات تقاسم الإنتاج، وسلطة منح العقود قبل استئناف أو توسيع عمليات إنتاج النفط.
- ضمان ثقة المستثمرين واستقرارهم. يعتمد ذلك على الشفافية والثقة داخل الحكومة، الأمر الذي يتطلب تعزيز آليات مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحوكمة في وزارة النفط والمعادن.
- إعطاء الأولوية للاستثمار في الصيانة والبنية التحتية. الاستثمار في الصيانة الأساسية سيمكن من استئناف التصدير.
- الاستثمار في الصيانة الأساسية لتمكين استئناف التصدير.

4. تطوير نظام موحد وشفاف وخاضع للمساءلة لإدارة الإيرادات العامة، للحد من الانقسام والفساد وتحسين تخصيص الموارد.

- وضع سياسة ضريبية ونظام إيرادات موحد في جميع المناطق، للحد من الانقسامات.
- خفض النفقات الحكومية غير الضرورية، مع التركيز على إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية للشعب اليمني.
- تعزيز الحوكمة المالية والرقابة، للحد من الفساد وكسب ثقة المانحين والمواطنين.

رجل نازح وابنه يحملان أمتعتهما سيراً على الأقدام لمسافة تزيد عن 4 كم وسط نزاع على طريق بين قريتي عدن وديمة، 20 يونيو 2021 // صورة لمركز صنعاء.

4. نحو عملية عدالة انتقالية محددة محلياً

تُعد العدالة الانتقالية واحدة من أكثر مبادرات منتدى اليمن الدولي طموحًا، وكانت العدالة الانتقالية قد فقدت زخمها بعد مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014). مع أن عملية بلورة فهم محلي للعدالة الانتقالية وتحديد المسار الأكثر فعالية لتحقيقها لم تخل من التحديات، إلا أنها أحرزت تقدما كبيرا منذ أن بدأ منتدى اليمن الدولي في معالجة هذه القضية عام 2022. حاليا، أصبح هناك تصميم أقوى على تحقيق العدالة من جانب الضحايا وزيادة في التأييد السياسي، أمام المقاومة التي تواجه العدالة الانتقالية وتشكك بها.

هذا العام، خصص منتدى اليمن الدولي 7 جلسات من أصل 29 جلسة لهذا الموضوع، بمشاركة ممثلين عن الضحايا والأطراف السياسية وزعماء القبائل والمجتمع المدني والهيئات المحلية والدولية ذات الصلة. للبناء على الجهود السابقة، ركزت كل جلسة على ركائز محددة للعدالة الانتقالية، واستكشفت المناقشات مواضيع حاسمة مثل آليات إشراك الضحايا، وإشراك الأطراف السياسية في عملية العدالة الانتقالية، والإصلاحات القضائية اللازمة لتمهيد الطريق للعدالة الانتقالية، وجدوى دمج القوانين العرفية من أجل نهج أكثر محلية، بحيث تساهم هذه المناقشات المكثفة في وضع خارطة طريق محلية للعدالة الانتقالية في اليمن.

حق الضحايا في أن يُسمع صوتهم

"نعتقد أننا ضحايا الجميع - الجناة والآخرين الذين لم يتبنوا قضايانا ولم يسمحوا لأصواتنا أن تُسمع".[16]

"كأحد ضحايا الاختفاء القسري، أحد أهم عناصر العدالة الانتقالية هو معرفة ما حدث. كيف كانت آخر لحظات أبي؟ هذه مطالب بسيطة."[17]

منذ العام 2015، فقد أكثر من 370 ألف شخص أرواحهم في اليمن، واعتُقل الآلاف، ونزح الملايين. أضف إلى ذلك الشعور بالظلم الجماعي بين اليمنيين نتيجة الضرر النفسي والحرمان من البنية التحتية والخدمات الأساسية، وانهيار النظم الصحية والتعليمية، والأثر الاقتصادي والاجتماعي.[18] استبعاد الضحايا اليمنيين من العملية السياسية عزز شعورهم بالحرمان، في الوقت الذي قد تستغل الأطراف المتحاربة قصصهم، وأدى انهيار النظام القضائي إلى إعاقة قدرتهم على السعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

تتعرض النساء والأقليات والنازحون والأشخاص ذوو الإعاقة بشكل خاص للخطر، حيث يواجهون عوائق منهجية تمنعهم من الوصول إلى العدالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطوط الفاصلة بين الضحايا والجناة غير واضحة، مما يعقد جهود تحقيق العدالة، حيث أدى الإفلات من العقاب والغياب السائد للمساءلة إلى دفع بعض الضحايا إلى السعي للانتقام أو الثأر عندما يصلون إلى السلطة، مما يؤدي إلى استمرار دوامة العنف.

دأب منتدى اليمن الدولي منذ إطلاقه على الدعوة إلى ضرورة توثيق الانتهاكات، وتحسين آليات مشاركة الضحايا في مفاوضات السلام، ودعم الفئات المهمشة، لضمان اتباع نهج لتحقيق العدالة في اليمن يركز على الضحايا.

هذا العام، استمع المشاركون في منتدى اليمن الدولي إلى تجربة كولومبيا في التعامل مع أكثر من 50 عامًا من الصراع، الذي أسفر عن نزوح أكثر من ثمانية ملايين شخص قسريًا أو اختفائهم أو مقتلهم. لعب المتحدث سيرخيو هاراميلو كارو، المفوض السامي السابق للسلام في كولومبيا (2012-2017)، دوراً رئيسياً في التفاوض على اتفاق السلام عام 2016، بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، ووصف كيف وضع بلده الضحايا في صميم عملية السلام: "في الواقع، لم نتحدث أبداً عن العدالة، بل تحدثنا عن حقوق الضحايا". خلال محادثات السلام الكولومبية التي عقدت في العاصمة الكوبية هافانا عام 2016، دُعيت خمسة وفود يضم كل منها 12 ضحية، أي 60 ضحية في المجموع، للتحدث وجهاً لوجه مع أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

لاقت دراسة الحالة الكولومبية صدى عميقاً لدى المشاركين اليمنيين، وألهمتهم لتخيل سيناريو يمني يتم فيه الاستماع إلى الضحايا وإشراكهم بشكل حقيقي، بحيث لا تكون مفاهيم مثل العدالة وجبر الضرر مجرد مُثُل مجردة، بل حقائق يمكن الوصول إليها.

16 ضحية يمنية تتحدث في جلسة منتدى اليمن الدولي حول العدالة الانتقالية، 16 فبراير 2025.

17 القاضي هالة القرشي، عضو اللجنة العليا للانتخابات وعضو مؤسس في رابطة أهالي المخفيين قسرياً، في كلمة لها في حلقة نقاشية نظمها منتدى اليمن الدولي حول "رسم مسار العملية الانتقالية في اليمن"، 16 فبراير 2025.

18 مارتا مينديز ويزيد الجدواي، "إشراك الضحايا في عملية صنع السلام والعدالة الانتقالية في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 24 مارس 2024، https://sanaacenter.org/publications/main-publications/22094

دور الأحزاب السياسية: كسر حلقة تبادل اللوم

"على الأحزاب السياسية أن تكون صادقة مع نفسها ومع تاريخها".[19]

على أرض الواقع، تواصل منظمات المجتمع المدني في اليمن تحمل العبء الأكبر للحرب، حيث تدافع عن حقوق الضحايا وتقدم الدعم الأساسي للمصابين والمعتقلين والنازحين، لكن مهمة معالجة تاريخ طويل من العنف المستمر، والسعي إلى المصالحة والتعويض، تعد مسؤولية ذات طابع سياسي عميق.

شهد هذا العام إنجازاً مهماً مع عقد جلسة منتدى اليمن الدولي، التي أتاحت فرصة نادرة لجمع ممثلين عن الأحزاب السياسية اليمنية الرئيسية لمناقشة العدالة الانتقالية. في مؤتمر الحوار الوطني، دفع الخوف من الانتقام الأحزاب السياسية اليمنية إلى تجنّب النقاش في ملف العدالة الانتقالية والتقليل من أهمية مطالب الضحايا بجبر الضرر، وأدى المناخ الذي ساد بعد مؤتمر الحوار الوطني، واتسم بتبادل الاتهامات، إلى منع الأحزاب اليمنية من الانخراط في مناقشات بناءة حول المساءلة، كما وصف أحد المشاركين الأمر بدقة خلال الجلسة التي جمعت السياسيين: "في هذه المرحلة، الجميع ارتكب انتهاكات، والجميع ضحايا".

وُصفت لجنة التشاور والمصالحة، وهي إحدى اللجان التي شُكلت لدعم مجلس القيادة الرئاسي، بأنها منصة أساسية لتعزيز المصالحة السياسية والاجتماعية وتمكين الأحزاب من العمل معاً في مجال العدالة الانتقالية. شدد المشاركون على ضرورة توحيد الأحزاب السياسية حول نهج مشترك للعدالة الانتقالية، وحُثت هذه الأحزاب على التعاون بفعالية مع القضاء والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وإحراز تقدم ملموس في جهود المصالحة. في الوقت نفسه، شُجِعوا على إجراء مراجعة ذاتية لتجربتهم ودراسة ماضيهم "والصدق مع أنفسهم وتاريخهم".

يمكن أن يشجع النقد الذاتي الأحزاب السياسية على تحمل المسؤولية والاعتراف بدورها في الانتهاكات الماضية، من خلال البيانات العامة أو الاعتذارات أو إحياء الذكرى. في حين قد تبدوا العدالة الانتقالية جديدة على المشهد السياسي اليمني، إلا أن هناك سوابق تاريخية لجهود التصالح والتسوية، حيث أشار الحاضرون إلى الاعتذار العلني الذي قدمه الحزب الاشتراكي اليمني عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية في جنوب اليمن عام 1986، ثم خلال حرب العام 1994.

[19] رنا غانم، الأمين العام المساعد للحزب الناصري وعضو لجنة التشاور والمصالحة التابعة لمجلس القيادة الرئاسي، ونائب رئيس لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة، في كلمة ألقتها خلال حلقة نقاشية نظمها منتدى اليمن الدولي حول "رسم مسار عملية العدالة الانتقالية في اليمن"، 16 فبراير 2025.

الإصلاح القضائي: تعزيز الوعي بالقانون الدولي

"قد يكون القضاة درسوا الشريعة الإسلامية، ولكنهم لم يدرسوا حقوق الإنسان، لذا فهم ليسوا على درجة جيدة من التعليم كمدافعين عن حقوق الإنسان."[20]

"في بعض المحاكم، لا توجد كراسٍ ليجلس عليها القضاة ناهيك عن المتقاضين. نحن ننتقل من وضع سيئ إلى وضع أسوأ، متخلفون 50 عاماً عن الركب."[21]

هذا العام، برزت الدعوة إلى إصلاح القضاء كخطوة أولى حاسمة نحو تنفيذ العدالة الانتقالية. تنص المادة (149) من الدستور اليمني على استقلال القضاء في الشؤون الإدارية والمالية والقضائية، لكن كان هناك إجماع واسع بين الحاضرين على أن الضمانات لحماية القضاء اليمني غير كافية، وهي حالة سائدة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. اليوم، غالباً ما تتم التعيينات القضائية من قبل السلطات التنفيذية، مما يقوض استقلالية القضاء؛ وفي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، أصبح التحيز في تعيين القضاة أكثر انتشاراً، مما يعزز الطبقات الاجتماعية، في حين يُحظر على النساء تولي مناصب قضائية رفيعة.

في جميع أنحاء البلاد، مناهج القانون قديمة ونظرية وتفتقر إلى التدريب العملي، حيث يتخرج معظم القضاة بفهم ضئيل للقانون الدولي وحقوق الإنسان، ولم يتعرضوا قط لمفاهيم مثل العدالة الانتقالية. قال أحد المشاركين: "كيف يمكنني التعامل مع "الاختفاء القسري" عندما لا توجد مثل هذه المصطلحات في القانون اليمني؟" تتمثل الخطوة الأولى الحاسمة في الإقرار بالحاجة الواضحة لدى القضاة اليمنيين إلى الدعم والمعرفة المتعلقة بالعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

أكد المشاركون على أهمية تحديث القوانين اليمنية، ووضع قانون للعدالة الانتقالية. على الرغم من أن اليمن صدقت على العديد من الاتفاقيات الدولية، إلا أن الكثير منها لم يُنفذ. اعتُبرت المصادقة على الاتفاقيات الرئيسية، مثل نظام روما الأساسي، الذي يتناول جرائم مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، أمراً ضرورياً لمعالجة مستوى ونوع الانتهاكات الحالية.

[20] قاضٍ يمني خلال كلمته في جلسة العدالة الانتقالية التي عقدها منتدى اليمن الدولي، 19-16 فبراير 2025.
[21] مشارك يمني خلال كلمته في جلسة العدالة الانتقالية التي عقدها منتدى اليمن الدولي، 19-16 فبراير 2025.

دمج القوانين العرفية اليمنية لدعم العدالة الانتقالية

"المصالحة هي مفتاح الحل، ويطلق عليها في الأعراف القبلية اسم الصُلح. هي تدمر لكنها تبني أيضاً. نحن نتغلب على المظالم القديمة ونبني أعرافاً جديدة".[22]

"لدينا عادات، وهذه العادات لا تنسى الضعفاء والمستضعفين والمنهزمين، وخاصة المرأة والطفل والجار".[23]

لا يستطيع القضاء اليمني بقدراته الحالية التعامل مع جميع الانتهاكات بمفرده. علاوة على ذلك، غالباً ما تتجاوز القوانين العرفية النظام القضائي في قضايا الوساطة والنزاعات والقتل والمنازعات على الممتلكات، والعديد من القضايا الأخرى، في بلد تهيمن فيه القبائل على العديد من المناطق. خلال جلسة مزدحمة في منتدى اليمن الدولي ركزت على دمج القوانين العرفية في جهود العدالة الانتقالية، أشار شيوخ محليون إلى أنه في غياب دولة فاعلة، حافظت الأعراف القبلية على النظام الاجتماعي وشكلت رادعًا للفوضى، وقالوا إن تلك الأعراف المتأصلة في مختلف مناطق اليمن، تدور حول العدالة وحماية الأفراد المستضعفين، وإن القبائل في اليمن لها تاريخ طويل في الوساطة والمصالحة والجهود الرامية إلى ضمان الإنصاف والتعويض، مع تقديم أمثلة غنية على ذلك، بما في ذلك تبادل الرهائن بين القبائل لمنع الثأر، وتعويض الضحايا عن طريق التنازل عن الأراضي، أو دفع الديّة.

مع ذلك، فإن اليمن ليست قبلية بالكامل، ولا تنحصر جميع القوانين العرفية على القبيلة، فقد تشمل أيضاً ممارسات عرقية أو مناطقية، كما توجد اختلافات بين القبائل في شمال وجنوب وشرق وغرب البلاد، ولكل منطقة خصائصها المميزة.

أعرب بعض المشاركين عن قلقهم من أن الأعراف القبلية المحددة تكرس عدم المساواة، وأشار آخرون إلى أن القبائل تقف حالياً عند مفترق طرق، حيث ذكر أحد المشاركين أن بعض القبائل أصبحت "مقاولي حرب" وانحرفت عن أدوارها التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، عمل الحوثيون على استقطاب القبائل وتأليب بعضها ضد بعض.

من أجل استكشاف كيفية مساهمة القوانين العرفية اليمنية، بمفاهيمها المتأصلة عن العدالة، في تحقيق العدالة الانتقالية في اليمن، من الضروري إجراء دراسة شاملة لتطبيقها في مختلف المناطق والقبائل، ويجب أن تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى مواءمة القوانين العرفية اليمنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما تلك المتعلقة بحماية الأقليات والفئات المهمشة والضعيفة.

---

22 الشيخ خالد الكثيري، مدير عام مصلحة شؤون القبائل في حضرموت الوادي والصحراء، في كلمة له خلال حلقة نقاشية نظمها منتدى اليمن الدولي بعنوان "رسم مسار العدالة الانتقالية في اليمن"، 17 فبراير 2025.

23 شيخ قبلي يمني تحدث في جلسة العدالة الانتقالية التي عقدها منتدى اليمن الدولي، 19-16 فبراير 2025.

1-4 توصيات منتدى اليمن الدولي بشأن تنفيذ خارطة طريق العدالة الانتقالية

1. ضمان كون الضحايا في اليمن في طليعة جهود السلام والعدالة الانتقالية.

- إشراك ضحايا الحرب في اليمن من خلال إتاحة الفرص لهم للمشاركة في عمليات السلام، وتشكيل المناقشات حول العدالة الانتقالية، بالاستفادة من الآليات المستخدمة في بلدان مثل كولومبيا.
- مواصلة توثيق الانتهاكات لتعزيز المساءلة في المستقبل، وإشراك الهياكل المجتمعية والشخصيات الدينية لمساعدة الضحايا على مشاركة تجاربهم وإسماع أصواتهم.
- الدعوة إلى إصلاحات قانونية تشمل مبادئ العدالة الانتقالية وتعزز الشمولية.
- دعم وإشراك الفئات الضعيفة، مثل الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة، في آليات العدالة.
- دعم جهود إحياء ذكرى الضحايا وتعزيز المصالحة.

2. إشراك الأطراف السياسية في العدالة الانتقالية، لضمان التأييد السياسي والعمل على مواءمة نُهج الأحزاب السياسية مع المبادئ المشتركة للعدالة الانتقالية.

- دعم هيئة التشاور والمصالحة، من خلال تعزيز قدرتها على إشراك الأطراف السياسية في المصالحة وزيادة التأييد لعملية العدالة الانتقالية.
- صياغة رؤية وطنية متماسكة للعدالة والمصالحة، بمشاركة جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.
- ينبغي للأحزاب السياسية أن تتعاون بشأن القضايا ذات الأولوية، مثل قضية المعتقلين والنازحين، مع العمل على جهود أوسع نطاقاً في مجال العدالة الانتقالية.
- تجريم خطاب الكراهية وفقا للدستور، من خلال تكريس حظر الأيديولوجيات التي تبرر العنف لتحقيق مكاسب سياسية.
- إنشاء آليات تقييم ومساءلة داخلية تراعي العدالة الانتقالية، لتعزيز الإصلاحات داخل الأحزاب السياسية اليمنية.

3. إعطاء الأولوية للإصلاح القضائي كأساس لبدء عمليات عدالة موثوقة، لمعالجة جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.

- تكريس استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية وإنشاء مجلس قضائي مستقل.
- إطلاق برامج تدريبية متخصصة وشاملة للقضاة والقانونيين، في مجال العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان والقانون الدولي.
- مراجعة وتحديث دمج خطاب حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمعاهد القانونية والجامعات، ودعم إنشاء مركز أبحاث قانونية لتحديث القوانين اليمنية، والدفع نحو التصديق على القوانين الدولية.
- رفع الوعي بالعدالة التقليدية والانتهاكات السابقة، لحشد الدعم للإصلاحات القضائية، ودعم جهود إحياء الذكرى التي تعترف بالضحايا وتعزز المصالحة.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتوثيق الانتهاكات، ودعم التحقيقات الجنائية.
- النظر في تحديث القوانين اليمنية لتضمين مبادئ العدالة الانتقالية.

4. البناء على القوانين العرفية اليمنية التي تجسد ممارسات المصالحة، لتوطين آليات العدالة الانتقالية

- إجراء وتوسيع نطاق البحوث الحالية التي تدرس مختلف ممارسات المصالحة العرفية في اليمن، مع مراعاة الاختلافات المناطقية والعرقية والقبلية في القوانين العرفية.
- التوعية بالأعراف القبلية، وكيفية مواءمتها مع مبادئ حقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة.
- تعزيز التعاون بين الدولة والقبائل، لتكامل جهود العدالة الانتقالية والمصالحة.

أهالي يمنيين معتقلين لدى الحوثيين يتجمعون خارج جامع الصالح في صنعاء، 26 مايو 2024 // صورة لمركز صنعاء.

5. الشمول والفضاء المدني

لليمن تاريخ طويل في المشاركة المدنية، التي تقع حمايتها في صميم اهتمام منتدى اليمن الدولي. انعقد منتدى اليمن الدولي الثالث بعد فترة وجيزة على حملة قمع وحشية ضد العاملين في المجتمع المدني بالمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وترددت أصداء تلك الحملة طوال المنتدى.

يتقلص الحيز المدني في اليمن، وتواجه النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني عدوانًا متزايدًا وقيودًا على عملهم وحركتهم، وفي حين أن القيود أكثر شدة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، إلا أن إجراءات تقييد الحيز المدني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة تُلاحظ بانتظام. على الرغم من هذه الإجراءات القمعية، تظل الحركات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني صامدة، وتدافع عن حقوق اليمنيين وتدعم جهود السلام الوطنية الأوسع نطاقاً. لقد سهّل منتدى اليمن الدولي هذا العام الحوار بين السلطات المعنية ومنظمات المجتمع المدني، لوضع استراتيجيات تهدف إلى تحسين بيئة عمل المجتمع المدني.

الحياة المدنية في اليمن في خطر

"أدى عدم القدرة على التعبير عن الرأي ضد الحوثيين إلى مقتل نشطاء المجتمع المدني واعتقال العديد من الآخرين تعسفاً - وهذه عواقب سيعيش معها المجتمع اليمني والعالم أجمع إلى الأبد".[24]

تحمل المجتمع المدني في اليمن جزءاً كبيراً من أعباء الحرب، حيث قدم الدعم الأساسي للسكان في المناطق التي عجزت الحكومة عن الاستجابة فيها. مع ذلك، أصبحت بيئة عمل المجتمع المدني معادية بشكل متزايد، وتواجه منظمات المجتمع المدني اليوم صعوبات جمة في الحصول على التراخيص، وتحتاج إلى أصناف عديدة من الموافقات، وتواجه متطلبات متضاربة من سلطات مختلفة. أصبح تسييس عمل المجتمع المدني والتدخل فيه أمر شائع، ولم يعد التهديد والترهيب أمرا نادرا وترتفع حدة هذه التحديات بالنسبة للمنظمات التي تقودها نساء، بسبب الهياكل الأبوية التي تقيد أنشطتهن وتفرض قيوداً على تنقل المرأة، وتزداد سوءاً بسبب حملات التحريض ضد المرأة، خاصة الناشطات اللواتي يعملن في مجال قضايا النوع الاجتماعي والمساواة.

في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، بلغ القمع مستويات غير مسبوقة، حيث سادت أجواء كئيبة بين المشاركين اليمنيين في اليوم الأخير من منتدى اليمن الدولي، مع انتشار أنباء عن وفاة أم يمنية كانت تتلقى العلاج في عمّان، دون أن تتمكن من رؤية ابنتها المعتقلة في صنعاء.

شهدت حملة الاعتقالات المرعبة التي استهدفت نشطاء المجتمع المدني و تكثفت في يونيو 2024، ولا تزال مستمرة حتى الآن، استهداف العديد من النشطاء والعاملين في مجال السلام، بعضهم لا يزال يقبع داخل السجون في ظروف قاسية، دون أي اتصال مع العالم الخارجي. قال ماجد المذحجي، رئيس مركز صنعاء: "أعمل في المجتمع المدني اليمني منذ أكثر من 20 عاماً، لكنني لم أشهد ضغوطاً بهذه الحدة من قبل"، ووصف جوليان هارنيس، المنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن، مشهداً مقلقاً للغاية من الميدان: "جئت من صنعاء يوم أمس، حيث دفنا قبل ثلاثة أيام زميلي أحمد باعلوي، وما يزال 23 زميلا آخرين من الأمم المتحدة محتجزين، والعديد غيرهم من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني."

وفقاً للمشاركين في جلسة المنتدى التي جمعت مسؤولين حكوميين وممثلين من المجتمع المدني، تتطلب حماية المجتمع المدني في اليمن إرادة سياسية جريئة ودعماً حقيقياً ومستمراً من المجتمع الدولي، فهناك حاجة إلى إرادة سياسية لإشراك أكبر لمنظمات المجتمع المدني، وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص، وإنشاء آليات رصد لممارسات الترهيب وانتهاكات حقوق الإنسان، والحد من تسييسها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المانحين والمجتمع الدولي التعاون بشكل أوثق مع منظمات المجتمع المدني، والاستثمار في بناء قدراتها، والتنسيق فيما بينها لضمان تحقيق أقصى تأثير ممكن. من شأن وجود رد متماسك وقائم على المبادئ من المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية في اليمن، على قمع المجتمع المدني، والضغط لفرض احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، أن يظهر التضامن ويساعد على الحد من الإفلات من العقاب.

[24] مشارك في جلسة منتدى اليمن الدولي حول "بيئة عمل منظمات المجتمع المدني وعلاقاتها مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة"، 18 فبراير 2025.

استراتيجية لدعم حقوق المرأة والمشاركة العامة

"ثقوا بالنساء في الميدان عندما يقترحن فكرة ما، فعلى الرغم من كل الصعوبات، تبذل النساء قصارى جهدهن لدعم قضيتهن، وعلينا دعمهن".[25]

تطغى الأزمة في البحر الأحمر على التطورات المحلية، لكن قضية الأوضاع المتدهورة للمرأة في اليمن، والتي تصادر حقوقها دون رادع، ما تزال تشكل قضية مهمة، فاليوم، أصبحت الفروق في قمع النساء بين المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وتلك التي تحكمها الحكومة المعترف بها دولياً غير واضحة، حيث لا تزال القيود على حركة المرأة مستمرة ومنتشرة في جميع أنحاء البلاد، ولم يتغير تهميشهن من المفاوضات والمناصب السياسية. على أرض الواقع، تشكل النساء والفتيات النسبة الأعلى بين النازحين، وبين الذين يعانون من سوء التغذية، وبين الأشخاص الأكثر عرضة للاستغلال والاعتداء.[26]

كانت الاستجابة للتحديات التي تواجهها المرأة اليمنية والمنظمات التي تعمل على حمايتها، مجزأة في أحسن الأحوال. يتفق العديد من قادة المنظمات الداعمة للمرأة في اليمن على أن التعامل مع الأطراف المختلفة بشكل فردي مهمة صعبة، وقد وُضعت العديد من الاستراتيجيات المعنية بحقوق المرأة، لكن لم يطور بشكل تعاوني سوى القليل منها، وبالتالي كان العائد من هذه الاستراتيجيات منخفض، مما يشير إلى الحاجة إلى نهج تعاوني لتعزيز فعاليتها.

في منتدى اليمن الدولي لهذا العام، عُقدت مائدة مستديرة لعرض استراتيجية للدعوة إلى النهوض بحقوق المرأة والفتاة في المجال العام، وضعها مركز صنعاء بالتعاون مع أكاديميين وفنانين وصحفيين وتربويين ومهنيين يمنيين. تمثل هذه الاستراتيجية تتويجاً لعمل دائم على مدار عامين، وتهدف إلى ربط الجهود الجارية لحماية حقوق المرأة مع تعزيز الشبكات النسوية القائمة. قالت سوسن الرفاعي، الخبيرة في السياسة العامة والتي عملت على استراتيجية المرأة: "لا يوجد عذر لعدم دعم الحركة النسوية... إن الاستثمار في المرأة يحقق عوائد عالية".

[25] سوسن الرفاعي، خبير يمني في السياسة العامة، في كلمة لها خلال جلسة العمل حول "استراتيجية مناصرة المرأة في المجال العام: آلية تنفيذ عملية وتحديد مجالات التعاون"، 16 فبراير 2025.

[26] بلقيس اللهبي وريم مجاهد ولارا أولينهاوت، "عام في ظل النظام الأبوي: الانتكاسات الرئيسية في حقوق المرأة اليمنية في عام 2024"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 فبراير 2025، https://sanaacenter.org/the-yemen-review/oct-dec-2024/24136

1-5 توصيات منتدى اليمن الدولي بشأن الشمول المدني

تعزيز الجهود الدولية لمناصرة حماية المجتمع المدني في اليمن

- ممارسة مزيد من الضغط لإنهاء الاعتقالات التعسفية وانتهاكات حقوق الإنسان. الضغط الدولي ضروري للحد من الإفلات من العقاب. الصمت إزاء انتهاكات حقوق الإنسان يمكن أن يؤدي إلى تفاقم القيود المقلقة على الحرية المدنية.
- توفير الحماية لأسر الضحايا من التهديد، فضلاً عن الدعم القانوني والنفسي.
- إطلاق حملات تضامن عالمية، لتسليط الضوء على العمل الحيوي للمجتمع المدني في اليمن وضرورة حمايته.
- إنشاء منصة حوار لمنظمات المجتمع المدني والسلطات الحاكمة والجهات الفاعلة الدولية، لمعالجة الانتهاكات المتزايدة التي ترتكب ضد العاملين في منظمات المجتمع المدني.

تعزيز الآليات القانونية والحماية للعاملين في المجتمع المدني

- الضغط من أجل تنفيذ تدابير الحماية القانونية الوطنية لمنع الاعتقالات التعسفية والعنف ضد العاملين في المجتمع المدني.
- إنشاء ودعم آليات الرصد الوطنية القائمة لانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.
- العمل مع آليات الأمم المتحدة والهيئات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الدولية، لضمان حماية العاملين في المجتمع المدني.

تحسين بيئة عمل منظمات المجتمع المدني، من خلال تعزيز التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

- وضع إطار تنظيمي يبسط إجراءات تسجيل منظمات المجتمع المدني وترخيصها، ويوحد القواعد بين مختلف السلطات الحاكمة، ويفرض سياسات تمويل غير تمييزية على أساس مجال عمل منظمات المجتمع المدني أو انتمائها السياسي.
- التعاون لوضع رؤية استراتيجية مشتركة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، من خلال تشكيل لجنة تنسيق تعزز التعاون والحوار والمساءلة المتبادلة والرقابة العامة.
- وضع مبادئ توجيهية واضحة لعمل منظمات المجتمع المدني، وإدخال تدابير للمساءلة والشفافية لمعالجة مخاطر التسييس والفساد فيها.

تعزيز ودعم استراتيجية منسقة لتعزيز وحماية حقوق المرأة من خلال المناصرة الموحدة

- تنفيذ استراتيجية النهوض بحقوق المرأة والفتاة في المجال العام، ووضع رسالة جماعية يمكن للمنظمات النسوية والجهات المانحة التوحد حولها. إعطاء الأولوية لمطلبين أو ثلاثة مطالب رئيسية للتركيز على جهود المناصرة.
- تنفيذ حملات إعلامية وتوعوية لمواجهة حملات التشهير والخطاب المعادي للمرأة، مع تعزيز تمثيل المرأة في وسائل الإعلام ومنابر السياسة.
- ضمان توافق التزامات المانحين مع احتياجات المرأة اليمنية، من خلال تشجيع التمويل المرن للمنظمات النسائية، وتوجيه الدعم المالي للمبادرات التي تقودها النساء، وتقليل العوائق البيروقراطية في طلبات التمويل.
- تشجيع الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي على تقديم دعم ملموس. هذا يتطلب التزاماً حقيقياً من الأحزاب السياسية والحكومة اليمنية بضمان إعطاء الأولوية لإشراك المرأة في المشاركة الدبلوماسية وجهود السلام، ودعوة المجتمع الدولي لمناصرة مشاركة النساء في تعاملاته مع الجهات الحكومية والمحلية.
- تعزيز الحماية المؤسسية للمرأة، من خلال تعزيز الأطر القانونية لمكافحة التحرش والعنف، وإنشاء آليات لرصد الانتهاكات ضد المرأة.

سيول الأمطار الغزيرة تغمر سائلة صنعاء المرصوفة بالحجارة بالقرب من المدينة القديمة، 22 أغسطس 2024 // صورة لمركز صنعاء.

6. استراتيجيات مستدامة لمعالجة الأزمة البيئية في اليمن

في الوقت الذي عانت المجتمعات المحلية في جميع مناطق اليمن من تداعيات الحرب على مدار العقد الماضي، فقد تزايد شعورها بتأثير تدهور البيئة، حيث أصبحت المياه شحيحة بشكل خطير، لتعد السبب الرئيسي للنزاعات المحلية.

أدى تغير المناخ إلى تفاقم الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الفيضانات والأعاصير وارتفاع درجات الحرارة والجفاف، مما أدى إلى وقوع ضحايا ونزوح سكان وفقدان سبل العيش وأضرار جسيمة على الزراعة والبنية التحتية. إدراكاً لخطورة الأزمة المناخية والحرب في اليمن، استعان منتدى اليمن الدولي بالخبرات العالمية والإقليمية، في محاولة للتصدي بشكل أفضل للأزمة البيئية في البلاد.

هدفت الجلسات التي ركزت على البيئة في منتدى اليمن الدولي الثالث، إلى إيجاد حلول خضراء مبتكرة، مع الاستفادة من استراتيجيات التكيف المحلية التي طبقت لفترة طويلة في اليمن. هذا العام، إلى جانب المناقشات الجارية حول الحلول المستدامة للمياه، طرح موضوعان للنقاش: الانتقال العادل إلى الطاقة المتجددة؛ والعدالة الانتقالية الخضراء. تساهم المناقشات في إيجاد سبل للتخفيف من حدة الأزمة البيئية ودعم مبادرات بناء السلام والتنمية في اليمن.

أزمة مياه تتطلب إجراءات فورية

"بدون طاقة، لا يوجد نمو اقتصادي. ولكن بدون مياه، تكون النهاية."[27]

اليمن هو أحد أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم؛ فقد دفعت عشر سنوات من الحرب إلى جانب تزايد وتيرة شدة الكوارث المرتبطة بالمناخ البلاد إلى حافة أزمة مياه حادة، حيث يفتقر أكثر من 15 مليون شخص إلى مياه الشرب المأمونة. تعود هذه الندرة في المقام الأول إلى قلة هطول الأمطار، والاعتماد المفرط على المياه الجوفية التي تتناقص بسرعة، والممارسات الزراعية غير الفعالة في استخدام المياه.

في هذا السياق، يبلغ الحد الأدنى لندرة المياه على مستوى العالم حوالي 1,000 متر مكعب للفرد في السنة، في حين أن الرقم في اليمن أقل بكثير، ويبلغ أقل من 100 متر مكعب للفرد، بينما يبلغ الاستهلاك اليومي للمياه للفرد في اليمن ضعف كمية المياه المتاحة. لقد تفاقمت مشاكل سوء الإدارة الطويلة الأمد وعدم إنفاذ قوانين المياه بسبب الانقسام السياسي، مما أدى إلى تعطيل الإدارة الفعالة للمياه، بالإضافة إلى تضاؤل تمويل مشاريع المياه منذ اندلاع الحرب.

رسمت معين العبيدي، وهي محامية يمنية معروفة ووسيطة محلية، صورة قاتمة عن حالة المياه في مدينتها تعز، فقد اختفت خدمات المياه تقريباً في تعز، مما دفع المجتمعات المحلية إلى التكيف من خلال تشكيل مجموعات تملأ خزانات المياه عن طريق سحب المياه من الآبار في المناطق الريفية المجاورة، وجمع مياه الأمطار خلال أشهر الصيف.

أدى تدفق المجتمعات النازحة إلى تعز إلى زيادة الضغط على نظام المياه، مما أدى إلى توتر العلاقات بين النازحين والمجتمعات المضيفة. غالباً ما تقع الآبار في مناطق صراع خطرة، مما يجعل الوصول إليها محفوفاً بالمخاطر وأحياناً مميتاً. قالت معين العبيدي إن 13 امرأة قُتلن في مسقط رأسها أثناء محاولتهن جلب المياه، بينما أصيب طفل برصاصة قناص أثناء ذهابه لجلب المياه.

تتطلب الحلول المستدامة استراتيجية أكثر شمولاً تعمل على مستويات متعددة. اعتمدت اليمن تاريخياً على أنظمة متطورة لتجميع مياه الأمطار، طُورت على مدى آلاف السنين، لكن استخدام هذه الأنظمة في تدهور. يمكن أن تؤدي إعادة دمج هذه الأساليب التقليدية ودعمها بالتكنولوجيا الحديثة إلى زيادة الكفاءة وتقليل الاعتماد على المياه الجوفية، ومن شأن تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة النشطة في إدارة المياه وضمان الملكية المحلية للمشاريع أن يزيد من فرص استدامة المشاريع.

هناك ضرورة ملحة لسن قوانين لإدارة المياه وتحديث الاستراتيجيات الحالية المتعلقة بالمياه وتطبيقها، الأمر الذي يتطلب بدوره تحسين التنسيق بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، كما أن التعاون بين الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات المانحة الدولية، أمر بالغ الأهمية لاعتماد سياسات أكثر حداثة تراعي التكيف مع تغير المناخ.

[27] مساعد عقلان، باحث بيئي أول في مركز صنعاء، خلال حلقة نقاش حول "معالجة انعدام الأمن المائي في سياق الصراع الطويل الأمد"، 18 فبراير 2025.

انتقال عادل في مجال الطاقة

"لم يكن لدينا مفهوم الطاقة المتجددة من قبل، ولكن بعد النزاع، حدث هذا التحول - وقد يكون الضوء في نهاية النفق".[28]

تتزايد انقطاعات التيار الكهربائي في جميع أنحاء اليمن، وتكون عواقب الانقطاعات على الصحة العامة وخيمة أكثر خلال فصل الصيف، عندما ترتفع درجات الحرارة في المحافظات الساحلية والصحراوية. أثر كل من نقص الوقود وتقادم البنية التحتية للطاقة نتيجة النزاع الطويل تأثيراً مدمراً على قطاع الكهرباء، ففي عدن، أدى سوء إدارة قطاع الكهرباء واستخدام إمدادات الكهرباء كأداة سياسية إلى تزايد الغضب الشعبي. في ظروف كهذه، فإن إدخال الطاقة المتجددة، وهو مفهوم جديد نسبياً في اليمن، سيكون له تأثير تحولي، كما وصف المشاركون في المنتدى في مناقشاتهم حول التحول الوطني في مجال الطاقة.

تتمتع اليمن بمزايا جغرافية، كوفرة أشعة الشمس والرياح، مما يجعلها في وضع جيد لتبني مبادرات الطاقة المتجددة، حيث تتمتع بإمكانات استثنائية في مجال الطاقة الشمسية، وتصل مستويات الإشعاع الشمسي إلى 6.5 كيلوواط/م2 يومياً، كما أن إمكانات طاقة الريح واعدة، لا سيما في المناطق الساحلية.

برزت الطاقة الشمسية في الغالب كبديل موثوق وقابل للتطوير، ونظراً لندرة الوقود، لجأت بعض المجتمعات اليمنية إلى الطاقة الشمسية. إلى جانب كون الطاقة المتجددة صديقة للمناخ، فهي تعد حلاً أقل تكلفة لأزمة الطاقة في اليمن. في منتدى اليمن الدولي، استمع المشاركون إلى دراسات حالة إقليمية عن التحول في قطاع الطاقة، كالمغرب وتونس ولبنان والجزائر والأردن والعراق، وقد أبرزت هذه الدراسات كيف يجب أن يكون التحول في قطاع الطاقة ملائماً للسياقات المحددة. شدد المتحدثون على أن الهياكل الإدارية والاعتبارات المتعلقة بالعدالة لا تقل أهمية عن البنية التحتية والتكنولوجيا في نجاح هذا التحول.

اتفق المشاركون على أن التحول إلى الطاقة المتجددة يمثل حلاً عملياً لليمن، ولكنه يتطلب تخطيطاً دقيقاً لضمان التوزيع العادل، وتجنب الحالات التي تستفيد فيها المجتمعات الأكثر ثراءً أكثر من غيرها. أظهرت التجارب في المنطقة أن نماذج الحوكمة المختلطة - التي تجمع بين التخطيط المركزي والحلول اللامركزية مثل الشبكات الصغيرة - يمكن أن تساعد في معالجة هشاشة الدولة ودعم الشمول، والحوكمة السليمة والشفافة بالغة الأهمية في هذا السياق.

تسلط الدروس المستفادة من دراسات الحالة الإقليمية الضوء على أن التحول في مجال الطاقة لا يقتصر على الطاقة المتجددة فحسب، بل يشمل أيضاً إعادة هيكلة ديناميات السلطة، ويتطلب ذلك ترسيخ مبادئ العدالة في مجال الطاقة لضمان وصول المجتمعات المهمشة إلى الطاقة، وإدماج الاعتبارات البيئية مثل إعادة تدوير المعدات المتجددة منذ البداية. تُعد الإرادة السياسية والسياسات المتسقة أكثر أهمية من التكنولوجيا أو الدعم المالي، حيث يمكن أن تعمل حلول الطاقة اللامركزية على تمكين المجتمعات المحلية، ولكنها يجب أن تكون مصحوبة بالتنظيم المناسب. بالتوازي مع ذلك، يجب الاستثمار في البنية التحتية الجديدة والقدرات التكنولوجية بالتعاون مع القطاع الخاص والشركاء الدوليين، ويمكن أن يدعم ذلك بدء تحول طاقي يتناسب مع سياق اليمن.

[28] أحد المشاركين في جلسة منتدى اليمن الدولي حول "التحول في مجال الطاقة: وجهة نظر وطنية ومحلية لتحقيق انتقال عادل ومستدام"، 17 فبراير 2025

مستقبل السلام أخضر

"أريد أن أعيش في بيئة صحية لي ولأولادي. هذا مطلب بسيط."[29]

العدالة الانتقالية الخضراء هي مفهوم ناشئ يوسع تعريف العدالة الانتقالية ليشمل الأضرار البيئية، ويمكن أن تشمل هذه الأضرار تدمير النظم البيئية والتلوث الذي يسببه الإنسان وإزالة الغابات والبناء غير المنظم وتسليح الموارد الطبيعية مثل المياه وغيرها. تعترف العدالة الانتقالية الخضراء بأن الأضرار البيئية التي تفاقمت بسبب النزاع هي قضايا بيئية وانتهاكات لحقوق الإنسان، وتوفر الفرصة لمعالجة التداخل العميق بين تدهور البيئة والنزاعات والأمن البشري، خصوصاً بالنسبة للمجتمعات الضعيفة والمهمشة.

في اليمن، يتأثر الصيادون والمزارعون والنازحون بشكل خاص بآثار تدهور البيئة، وتتحمل النساء والفتيات، اللواتي يتحملن المسؤولية الرئيسية عن جلب المياه، عبئًا غير متناسب، حيث تمشي الكثير منهن لساعات، غالبًا بمفردهن، تحت أشعة الشمس الحارقة، في تضاريس خطرة، وفي ظل النزاع المستمر.[30] في منتدى اليمن الدولي، سلط تقرير صادر عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وعيادة حقوق الإنسان بكلية الحقوق بجامعة كولومبيا، الضوء على معنى العدالة الانتقالية الخضراء بالنسبة لليمن.

قالت سارة نوككي، مديرة عيادة حقوق الإنسان بكلية الحقوق بجامعة كولومبيا: "لم يؤد النزاع المستمر منذ عقد في اليمن إلى خسائر فادحة في الأرواح فحسب، بل أدى أيضًا إلى تدهور كارثي في البنية التحتية للأراضي والمياه". "يجب على القادة اليمنيين والجهات الفاعلة الدولية والمنظمات المشاركة في عملية السلام، النظر في الأضرار البيئية والسعي إلى معالجتها من خلال آليات العدالة الانتقالية، لتعكس عمق العلاقة بين الأرض وشعبها".

في الممارسة العملية، هذا يعني توعية صانعي السياسات والمواطنين على حد سواء، بكيفية ارتباط الأضرار البيئية ارتباطًا وثيقًا بالنزاع والأمن البشري. يجب الاعتراف بالنساء والأطفال والمجتمعات الضعيفة والصيادين والمزارعين كضحايا رئيسيين لتدهور المياه والأراضي. يجب توثيق الانتهاكات ضد البيئة، بما في ذلك التلوث الصناعي وتلوث المحيطات وإزالة الغابات والبناء غير المنظم، بشكل منهجي. في حين أن مشاركة القاعدة الشعبية والمجتمعات المحلية أمر ضروري، يجب أن تعمل كل الإصلاحات السياسية من أعلى إلى أسفل ومساءلة الحكومة بالتوازي. يوجد في اليمن قوانين بيئية واليمن طرف في اتفاقيات دولية، لكن التنفيذ والحوكمة ضعيفان، وستتطلب حماية البيئة مراجعة تشريعية وإصلاحات مؤسسية قوية على المدى الطويل.

---

29 أحد المشاركين في جلسة منتدى اليمن الدولي حول "العدالة الانتقالية الخضراء: معالجة الأضرار البيئية"، 18 فبراير 2025.

30 الصراع والمناخ: الحاجة إلى العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وعيادة حقوق الإنسان بكلية الحقوق بجامعة كولومبيا، 17 فبراير 2025، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/24286

1-6 توصيات منتدى اليمن الدولي من أجل سياسات بيئية مستدامة

تبني إطار متكامل وشامل لإدارة المياه، يجمع بين الممارسات الحديثة والتقليدية، ويضمن الوصول العادل والشفاف إلى الموارد.

- وضع أطر أقوى لإدارة المياه من أجل إنفاذ القوانين بفعالية، والقضاء على أوجه القصور، وتوضيح المسؤوليات، ومنع الاستخراج المفرط للمياه الجوفية.
- دعم الممارسات المستدامة في مجال المياه، من خلال إحياء وتشجيع تقنيات إدارة المياه التقليدية، مثل تجميع مياه الأمطار، بالاقتران مع الحلول الحديثة، مثل أنظمة الري.
- تزويد المجتمعات المحلية بالمعرفة والأدوات والقدرات اللازمة لاعتماد ممارسات مستدامة، وتشجيع المشاركة الفعالة للنساء والرجال في إدارة المياه.
- تنفيذ سياسات تدمج التكيف مع تغير المناخ في استراتيجيات إدارة المياه، لمعالجة أنماط الطقس المتغيرة وظروف الجفاف المتزايدة بفعالية.
- تشجيع التعاون بين المانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، لضمان أن تكون حلول المياه متكاملة ومستدامة، من خلال استراتيجيات وطنية تراعي السياقات المحلية المتنوعة.
- معالجة تحديات النوع الاجتماعي المتعلقة بجلب المياه، وإدماج المرأة في سياسات إدارة المياه، وضمان مشاركتها في صنع القرار، وحمايتها من مخاطر جلب المياه.

إرساء الأسس لانتقال عادل وشامل للطاقة في اليمن، من خلال حلول لامركزية وممارسات مجتمعية قوية.

- وضع استراتيجية وطنية واضحة ومتوازنة ومراعية للنزاعات في مجال الطاقة المتجددة، تعالج الاحتياجات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- تحسين هياكل الحوكمة لضمان الشفافية في قطاع الطاقة، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتوزيعها. هناك حاجة إلى سياسات واضحة وقابلة للتنفيذ، لضمان العدالة ومنع الاحتكار وإدماج مختلف أصحاب المصلحة.
- تحديد مسؤوليات واضحة بين الكيانات الرسمية عن توليد الطاقة وتوزيعها وتحصيل الإيرادات.
- توفير الدعم الدولي في التمويل وتطوير البنية التحتية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، لتسهيل التحول في قطاع الطاقة.
- الجمع بين الاستراتيجيات المركزية وحلول الطاقة المحلية اللامركزية، لتعزيز الصمود والمشاركة.
- تضمين مبادئ العدالة في الطاقة والاندماج الاجتماعي للحد من التفاوتات في الوصول إلى الطاقة ومنع النزاعات.
- تيسير استثمار إمكانات الطاقة المتجددة، من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتطوير أنظمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح اللامركزية خارج الشبكة، وضمان قابليتها للتطوير ودمجها بشكل مناسب في الشبكة الوطنية.
- تشجيع تبادل المعرفة بين دول المنطقة، لتبادل أفضل الممارسات والنماذج والسياسات في مجال التحول في قطاع الطاقة.

دمج مفهوم العدالة الانتقالية الخضراء في أطر العدالة الانتقالية في اليمن، من أجل معالجة الأضرار البيئية بشكل فعال ودعم الانتعاش البيئي..

- إطلاق مبادرة وطنية لتوثيق البيئة، لتسجيل الأضرار البيئية في المناطق المتضررة من النزاع.
- إنشاء فريق عمل معني بالعدالة الانتقالية الخضراء، لتشجيع دمج العدالة البيئية في أطر العدالة الانتقالية الأوسع نطاقاً والتعلم من تجارب البلدان الأخرى.
- تسهيل المشاورات المجتمعية مع الصيادين والمزارعين والنازحين والفئات المهمشة، لتحديد الأولويات البيئية الرئيسية وتصميم حلول شاملة.
- تطوير مشاريع مجتمعية تجريبية، لتعزيز سبل العيش المستدامة وحماية البيئة ومشاركة المرأة في صنع القرار.
- توفير برامج تدريبية للقضاة وصانعي السياسات والسلطات المحلية، حول مبادئ العدالة البيئية والأطر القانونية.
- الدعوة إلى توفير تمويل دولي للمشاريع البيئية التي تقودها المجتمعات المحلية، ووضع آليات تمويل مرنة تعطي الأولوية للمنظمات النسائية المحلية.

جلسة منتدى اليمن الدولي الثالث حول المسؤوليات الجماعية لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن، 16 فبراير 2025 // صورة لمركز صنعاء.

خاتمة

خاض المشاركون في منتدى اليمن الدولي الثالث، مناقشات واسعة النطاق على مدى ثلاثة أيام، مناقشات شكلتها الأوضاع السياسية المتغيرة بسرعة في اليمن. تميزت النسخة الثالثة من المنتدى بجهودها الرامية إلى تحقيق توازن دقيق بين مناقشة تخفيف حدة الأزمة اليمنية التي اتخذت بعداً دولياً وأصبح لها تأثيرات إقليمية وعالمية، والحفاظ على الفرصة الضئيلة للسلام في البلاد.

وقت نشر هذا التقرير، تواجه اليمن خطر الانجرار إلى حرب إقليمية نتيجة التوترات المستمرة في المنطقة. لم تسفر الحملات العسكرية الجوية الأخيرة التي شنتها الولايات المتحدة ضد الحوثيين، خلال الفترة من مارس إلى مايو، عن نتائج تذكر في ردع قدرات الحوثيين، ولكنها زادت من معاناة المواطنين اليمنيين.

في هذا السياق، كانت رسائل منتدى اليمن الدولي لهذا العام تنبؤية وذات أهمية، حيث حذر الخبراء الذين التقوا في عمّان، من الاستجابات قصيرة النظر التي تركز على الأمن، مشددين على أن العمليات العسكرية التي لا تستند إلى استراتيجية طويلة الأمد لا تعالج بشكل فعال التهديدات الأمنية، كما شوهد مرارًا وتكرارًا خلال العقد الماضي من الصراع في اليمن، ودعا المشاركون في منتدى اليمن الدولي بدلاً من ذلك، إلى اتباع نهج مدروس أكثر ومتعدد الجوانب، يفضي بشكل أكبر إلى تحقيق استقرار وسلام في اليمن.

كانت دعوة موحدة لإقامة حكومة يمنية قوية وخاضعة للمساءلة في طليعة المسار المستقبلي، وتم تأكيد الحاجة إلى الحكم الرشيد في جلسات التلاحم السياسي وفي جميع ملفات منتدى اليمن الدولي، من العدالة الانتقالية إلى التعافي الاقتصادي، مع إدراك أن تحقيق العناصر الأساسية اللازمة ليمن مستقر وسلمي يعتمد في نهاية المطاف على وجود حكومة فاعلة، ومن الضروري إجراء إصلاح جذري لمجلس القيادة الرئاسي، لتحويله إلى هيئة ذات أدوار فعالة ومحددة وتخضع للمساءلة وتتبنى الشفافية ويعين أعضاؤها بناء على الكفاءة.

في الوقت الذي يبدوا فيه التعافي الاقتصادي الكامل أمراً بعيد المنال، إلا أن النقاشات تطرقت إلى التدابير العاجلة للتخفيف من خطر الانهيار الاقتصادي المحتمل، وتشمل هذه التدابير إعادة تركيز الجهود الإنسانية لتصبح أكثر استدامة، واستئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز، ووضع إطار عملي لتحصيل الإيرادات وتوزيعها بشكل أكثر فعالية وإنصافاً، ودعم القطاعين المالي والخاص لمواجهة تداعيات تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية.

حققت العدالة الانتقالية، وهي الملف الأكثر طموحًا وطموحًا لمنتدى اليمن الدولي، تقدمًا ملموسًا هذا العام. لم تركز المناقشات على متى يمكن تحقيق العدالة الانتقالية، بل على الكيفية التي يمكن بها تحقيقها. شكلت كل جلسة من الجلسات السبع المخصصة للعدالة، أساساً لخارطة طريق محلية للعدالة الانتقالية، واتفق أصحاب المصلحة اليمنيون على أن الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الانتقالية لا تحتاج إلى الانتظار حتى التوصل إلى تسوية سلمية. تضمنت التدابير ذات الأولوية التي يجب العمل عليها ابتداء من الآن، الإصلاحات القضائية، وتأمين الدعم من الأحزاب السياسية اليمنية، وتوثيق الانتهاكات التي تعرض لها الضحايا استعداداً للتعويض في المستقبل.

في ذات الوقت، اكتسبت أهمية حماية المدني زخماً جديداً هذا العام، في ظل القمع الوحشي المستمر الذي يتعرض له العاملون في المجتمع المدني بالمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالمجتمع المدني كشريان حياة حيوي لليمنيين. دعا المشاركون المجتمع الدولي إلى التحلي بالشجاعة والحزم في إدانة قمع العاملين في المجتمع المدني، ودعم الجهود الرامية إلى تحسين بيئة عملهم. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمرأة والمنظمات التي تدعمها، كونهن يواجهن تحديات مضاعفة بسبب تقاطع نشاطهن مع نوعهن الاجتماعي.

أخيراً، ستذهب جميع الجهود المذكورة أعلاه سدى، إذا لم يتم معالجة الأزمة البيئية والمائية المتفاقمة في اليمن. جمعت الحلول المقترحة في منتدى اليمن الدولي لهذا العام، للتخفيف من التهديد البيئي، بين الحلول المبتكرة والتقليدية، فإلى جانب تحسين إدارة المياه، اقترح المشاركون إعادة إدخال أنظمة تجميع مياه الأمطار التي استخدمت منذ قرون، لتقليل الضغط على المياه الجوفية وتخفيف أزمة المياه في اليمن.

بالإضافة إلى ذلك، تم طرح موضوعين جديدين هذا العام: التحول العادل في مجال الطاقة؛ والعدالة الانتقالية الخضراء. يشير استكشاف هذه المواضيع إلى مستقبل أخضر ومستدام، حيث تلعب الطاقة المتجددة دورًا أكثر مركزية في اليمن، ويُعترف بأن الأضرار البيئية هي أيضًا انتهاكات لحقوق الإنسان.

فريق تنظيم منتدى اليمن الدولي، 18 فبراير 2025.

شكر وعرفان

يعبر مركز صنعاء عن خالص امتنانه للدعم الذي تلقّاه، والذي ساهم بشكل كبير في نجاح منتدى اليمن الدولي الثالث، ونقدم خالص امتناننا للتعاون والمساهمات المقدمة من المنظمات الشريكة ومن ضمنها: أكاديمية فولك برنادوت، منظمة سيفرورلد، مؤسسة مارتي آهتساري للسلام، المعهد الأوروبي للسلام، مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق، ديب روت للاستشارات، مبادرة الإصلاح العربي، منصة قانون وكلية الحقوق بجامعة كولومبيا، معهد تشاتام هاوس، والمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية.

لقد كان لخبراتهم ومساهماتهم في تشكيل وتنسيق مختلف جلسات منتدى اليمن الدولي الثالث، أثراً كبيراً على المناقشات، كفل إجراء حوار هادف وبناء.

يتقدم مركز صنعاء أيضا، بخالص الشكر إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، على كرم استضافتها لهذا الحدث، وكذلك إلى الحكومة الهولندية على دعمها المستمر، ووزارة الخارجية النرويجية، ومؤسسات المجتمع المنفتح، كما نتوجه بخالص الشكر إلى جميع المشاركين الذين سافروا من اليمن ومن مختلف أنحاء العالم للمشاركة في هذا الحوار الضروري حول مستقبل اليمن، فصوتهم والتزامهم هما جوهر هذا المنتدى، وأخيراً ما كان منتدى اليمن الدولي الثالث ليتحقق، لولا التفاني الاستثنائي والعمل الدؤوب للفريق المنظم الذي جعل من المنتدى ناجحاً بفضل التزامه واهتمامه بالتفاصيل.

سعينا في إعداد هذا التقرير إلى تقديم صورة متوازنة للمناقشات الرئيسية التي جرت، مع الاعتراف بتنوع وثراء الآراء التي قدمها المشاركون، ويقدم التقرير ملخصًا للمواضيع الرئيسية والرؤى التي برزت خلال المنتدى، ولا يمثل التقرير سجلاً شاملاً لجميع المناقشات والآراء التي تم التعبير عنها في منتدى اليمن الدولي.

صيغ هذا التقرير وحرر بقيادة لارا أولينهاوت، المحررة بمركز صنعاء.